الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي ميلة

معهد العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة
شعبة علوم التسيير
تخصص مالية

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و مدى نجاحها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس LMD

من إعداد الطلبة :
تحت إشراف الأستاذة:
- باديس زجاج
وسيلة بوفنش
- توفيق بوالحرت
- رياض لوصيف

السنة الجامعية 2010-2011

التشكرات

الشكر لله من قبل ومن بعد على توفيقه إيانا في إتمام هذا العمل؛

وأتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير للأستاذة: بوفنش وسيلة على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاتها وإرشاداتها طيلة مدة انجازها؛

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لعمال مكتبة جامعتي سطيف وقسنطينة على تقديمهم كافة المساعدات والتسهيلات.

الـــفـــهـــــرس

المقدمة العامة

الفصل الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر..... **2**

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر..... **34**

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... **53**

الخاتمة العامة **77**

قائمة المراجع **83**

قائمة الجداول والأشكال **85**

الفهرس **86**

المقـــدمـــة العـــامـــة

في ظل التحولات والتغيرات التي تطبع على النظام الاقتصادي العالمي وما تشهده الجزائر من تحول في المجال الاقتصادي بانتقالها إلى نظام اقتصاد السوق وما ترتب عليه من تكاليف ومشاكل عديدة مست مختلف القطاعات والميادين، من بينها المؤسسات الاقتصادية الوطنية منها والأجنبية، كان لابد من إعادة النظر في أهميتها، ومساعدتها على تدارك المشاكل والعراقيل التي تعاني منها ودفعها للمساهمة في المخطط الوطني للتنمية مساهمة فعلية، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تطوير الهيكل الاقتصادي باعتبارها النواة الأساسية للنسيج الاقتصادي.

إن المؤسسة الاقتصادية حتى تستطيع القيام بالدور المناط بها، لابد من توفير المناخ الاستثماري المناسب لها، فمع زيادة التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والنامية منها نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية، نقل التكنولوجيا، المساهمة في رفع مستوى الدخل والمعيشة، خلق المزيد من فرص العمل، التعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق. هذا وتزداد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الأمر الذي زاد من صعوبة توفير مصادر التمويل في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي.

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا من خلال تبني إصلاحات اقتصادية ومنح حوافز وضمانات التي تسهل قدومها، وتعد الجزائر من الدول التي تبنت إصلاحات على مستوى اقتصادها بهدف توفير وتحسين المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها.

إشكالية البحث:

يحتل الاستثمار مكانة هامة في الاقتصاد من خلال مساهمته الكبيرة في خلق القيمة المضافة وتوفير احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية، غير أن الصعوبات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر حالت دون تمكنها من توفير المصادر اللازمة لتمويله مما جعلها تلجأ للأطراف الأجنبية، وهو الأمر الذي دفعها إلى وضع قوانين استثمار تقدم من خلالها ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على حد سواء بهدف جذب الاستثمار الأجنبي في ظل بنية دولية يطبعها التنافس عليه.

وتتمثل إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

" **ما مدى نجاع الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟**"

من هذا التصور لهذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هي دوافع اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ماهية الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما مدى استجابة المستثمرين الأجانب للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر؟
- ما هي المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسار الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- ما هي أثار الاستثمارات الأجنبية على اقتصاديات الدول المضيفة؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية والتي نراها تعالج هذا البحث:

- لم تساهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتبني برامج الاستقرار الاقتصادي في جلب العدد المطلوب من المستثمرين الأجانب.
- رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر، إلاّ أنّ هناك مجموعة من المعوقات التي ما زال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، و التي يمكن أن تحدّ من تدفق تلك الاستثمارات إلى الجزائر.

أهمية البحث:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا لما يلي:

- ضرورة توفير المناخ المناسب للاستثمار ليقوم بالدور المنوط به في التنمية الاقتصادية؛
- التحديات الجديدة التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي؛
- تعقد الظروف التي تعمل فيها المؤسسة الاقتصادية الوطنية مما زاد من صعوبة وضع الإجراءات الخاصة بتحفيز الاستثمار الأجنبي؛
- تثبيت دور الاستثمار الأجنبي في دفع عجلة التنمية؛
- أثار الاستثمارات الأجنبية على اقتصاديات الدول المضيفة.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع بناءا على عدة أسباب، وهي:

- الرغبة في تنمية معرفتنا العلمية في مجال الاستثمار الأجنبي؛
- الرغبة في إثراء البحث العلمي في هذا الميدان؛
- الرغبة في الوقوف على المشاكل ومختلف المعوقات التي تحيل دون جذب المستثمرين الأجانب واقتراح الحلول الملائمة لذلك؛
- توضيح اقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهداف الموضوع:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- توضيح مخاطر الاستثمارات الأجنبية على اقتصاديات الدول المضيفة؛
- توضيح أهمية الإصلاحات المتبعة من طرف الجزائر في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر.

منهج البحث:

- نظرا للإشكالية المطروحة وإتباعا لمتطلبات الفرضيات نرى ضرورة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، وهذا من خلال جمع مختلف البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع، ومحاولة تحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها،

خطة البحث:

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: خصصنا هذا الفصل لدراسة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر لجذب المستثمرين الأجانب.

الفصل الثاني: مخصص لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث أسبابه، دوافعه، محفزاته وأثاره.

الفصل الثالث: يشمل هذا الفصل دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

مصادر البحث:

يعتمد البحث على مصادر متنوعة تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر حيث تشمل على:

- الكتب باللغة العربية.
- المجلات.
- المذكرات.

مقدمة:

خرج الاستعمار الفرنسي من الجزائر سنة 1962 بعد استعمار دام 130 سنة، وترك اقتصادا مهملا ،ضعيف وغير مترابط، وأمام هذه الوضعية انتهجت الجزائر إستراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي، وعلى قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية ويشكل حصة الأسد من النشاط الاقتصادي.

إن إستراتيجية التنمية ا لمطبقة آنذاك كانت الغاية منها تكمن في تحقيق هدفين اثنين هما: من جهة الاستجابة للحاجات الاجتماعية الأكثر استعجالا) من توظيف وتدريس... الخ (ومن جهة أخرى العمل على التحرر التدريجي لمكنز مات التبعية بإقامة اقتصاد من شأنه توسيع الطاقة البشرية والمالية وحل مشاكل التوظيف.

فمن المعلوم أن نجاح مثل هذه السياسة الاقتصادية كان يخضع للتحكم من طرف الدولة في توجيه الاقتصاد الكفيل بحث أعمال التنمية وتنظيمه ا .لقد تأكد تفوق دور الدولة في المجال الاقتصاد ي من خلال استعادة الثروات الوطنية والأخذ بزمام الاقتصاد الوطني وإنشاء وتطوير مؤسسات عمومية بكافة قطاعات النشاط وإقامة جهاز تأسيسي وتنظيمي من شأنه ضمان تدخل الدولة بشكل مباشر في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد مر المسار التنموي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية بداية الألفية الثالثة بعدة مراحل والتي شهدت الكثير من المحاولات الإصلاحية وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: اعتبرت كمرحلة انتقالية انحصرت في حالة وطبيعة الاقتصاد الوطني غداة الاستقلال وقد اتخذت فيها الخطوات الأولى لبناء الاشتراكية.

المرحلة الثانية: تميزت هذه الفترة بالاقتصاد الموجه مركزيا وقد نفذت خلالها برامج طموحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أهمها تأميم الثروات الطبيعية وبناء قاعدة اقتصادية ترتكز على التصنيع.

المرحلة الثالثة: يطلق على هذه الفترة مرحلة التنمية اللامركزية وشهدت الجزائر خلالها عدة إصلاحات اقتصادية.

المرحلة الرابعة: تميزت هذه المرحلة بالانتقال من تنظيم اقتصادي مخطط إلى تنظيم اقتصادي آخر خاضع لقوى السوق، كما عرفت الجزائر خلال هذه الفترة عدة إصلاحات جوهرية، كما لجأت إلى المؤسسات المالية الدولية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المرحلة الخامسة بعد2000: والتي شهدت بداية خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي عصفت بها خلال التسعينات، وشهدت مواصلة الإصلاحات واستكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق.

المبحث الأول: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية

المطلب الأول: الأوضاع العامة للجزائر مع بداية الثمانينيات

لقد شهد الاقتصاد الجزائري مع بداية الثمانينيات مرحلة جديدة حاسمة في مسيرته إذ أنه لا يمكن تتبع مسيرة الاقتصاد الوطني دون الوقوف أمام هده المرحلة التي أحدثت منعرجا هاما وتحولا في سياسات الجزائر و توجهاتها الاقتصادية ، الاجتماعية وحتى الايديولوجية . ورغم ما حققته الاستراتيجية والسياسة التنموية المنتهجة في الفترة السابقة الممتدة بين عامي 1965 – 1978 من إنجازات لا يمكن تجاهلها فلقد أدى هدا التوجه التنموي المعتمد على التصنيع إلى اختلالات ومشاكل تعدت المحيط الاقتصادي لتصل للمجتمع وتتحول إلى اختلالات ومشاكل اجتماعية، وبين ايجابيات وسلبيات السياسة السابقة تعد المؤسسة الصناعية خير مجال لمعرفة ودراسة الوضع الاقتصادي في الجزائر مع بداية الثمانينيات فلقد ظلت المؤسسة الصناعية ولمدة طويلة بعد الاستقلال تحت سيطرة وهيمنة الدولة التي جعلت من التخطيط المركزي أداة ضبط ورقابة على المؤسسة كون أن التخطيط يدخل ضمن اختصاصات وصلاحيات القرار السياسي ، ولقد أبرز هدا النمط من التنظيم والتسيير للاقتصاد الوطني عدة تناقضات مست بالإضافة للمستويات الاقتصادية المستوى الاجتماعي فلقد كان الاهتمام في هده الفترة منصبا بصفة أساسية على إنشاء قاعدة صناعية كبيرة مشغلة لليد العاملة دون الاهتمام اللازم بالمسائل الإنتاجية والمردودية التي صارت بعد سنوات إحدى أهم مكلات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية خاصة الصناعية منها، فصارت الدولة بصفتها المالكة تتحمل أعباء الخسارة والمديونية المتصاعدة باستمرار.

إن انحراف المؤسسة الصناعية عن أدوارها الأساسية الاقتصادية وطغيان الجانب الاجتماعي والإداري على عملية الإنتاج وكدا تابعياتها بالخارج من أجل التمويل، بالإضافة إلى اختلال تنظيمها الداخلي وسيطرة الجهاز البيروقراطي على عملها، كل هده العوامل أدت إلى تقلص وانكماش مختلف القطاعات سواء كان بدرجات متفاوتة والخاصة الصناعي منها بحكم ضخامة حجمها وتفشي الممارسات غير الاقتصادية والمعوقة للتنمية كالمحسوبية الجهوية والبيروقراطية. ونتيجة همل ما سبق تزايد المديونية حيث في سنة 1980 إلى 18.6 مليار دولار بعدما كانت في حدود 5.8 مليار دولار سنة 1975 ، كما شكلت خدمة الدين الخارجي في سنة 1980 ما يقارب ثلث الصادرات فمن 14.906 مليار دولار المتمثلة في حصيلة الصادرات الجزائرية تذهب 4.21 مليار دولار منها لخدمة الديون [1]. هذا وعرفت سنة 1980 ارتفاعا محسوسا في قيمة الواردات الغذائية التي وصلت قيمتها 2 مليار دولار بعدما كانت 0.326 مليون دولار [2]

[1] الهاشمي بوجعدار، 1999، أزمة المديونية الخاجية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12 جامعة قسنطينة ، ص 97

[2] الهاشمي بوجعدار، المرجع السابق، ص 109

وهذا مؤشر على أن النسبة الحالية للنمو السكاني بدأت في طرح نتائجها كما أن الارتفاع المستمر في حاجات الاقتصاد والمجتمع في مقابل عجز الاقتصاد الوطني عن تلبيتها أدى إلى دخول الجزائر في حلقة مفرغة وهي الاستدانة وهدا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01: القدرة الذاتية للجزائر على الاستيراد الوحدة مليار دولار

السنوات	حصيلة الصادرات	مدفوعات الديون	الصادرات قيمة الواردات	متبقي الصادرات	القدرة الذاتية على الاستيراد	الديون
1972	1.622	0.198	1.784	1.433	% 80	%20
1980	14.906	3.710	14.71	11.195	%76	%24
1986	10.019	5.155	11.830	4.864	%41	%59
1991	12.21	7.81	10.50	4.40	%42	%58

المصدر: الهاشمي بوجعدار، 1999، أزمة المديونية الخارجية الجزائرية ، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12 جامعة قسنطينة ، ص 104

من خلال هذا الجول يلاحظ : احتلال قيمة خدمة الديون لنسبة عالية من الدخل الوطني وكانت أعلى درجاتها في سنة 1991 وفي مقابل هدا نلاحظ أن قيمة الواردات في تزايد مستمر مما يؤدي بدوره إلى انخفاض القدرة الذاتية للاستيراد وارتفاع قيمة الديون، أما على الصعيد الاجتماعي عرفت الجزائر نهاية السبعينات وبداية الثمانينات انفجار ديموغرافي بأتم معنى الكلمة إذ وصلت نسبة النمو السكاني سنويا إلى 3.16 % من أعلى معدلات النمو عالميا مطلع الثمانينيات وبتعداد سكاني يقارب 18 مليون نسمة أي بزيادة قدرها 581 ألف نسمة سنويا ، هدا بالإضافة إلى أن 47 % من السكان أقل من 15 سنة و59 % أقل من 19 سنة [1]، بمعنى هدا النمو الكبير للسكان يتطلب نمو اقتصادي كبير وسريع يحقق ويوفر الحاجات الاجتماعية الأساسية خاصة العمل والسكن أما على الصعيد السياسي فقد تميزت الفترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات مجيء طاقم حكومي ورئاسي جديد له توجهات اقتصادية جديدة تنطلق من عملية تقييم للفترة السابقة الممتدة ما بين 1967 – 1978 المليئة بالتناقضات في التسيير و الإدارة مما يخلق جو من الشك في إمكانية إتباع التوجه السابق واستبداله بتوجه اقتصادي وتنموي أكثر تفتح.

[1] MOUHAMOED OUREBEH , YES TRANSFORMATION DE L'ALGERIE , ENAP , ALG1982, P 24

المطلب الثاني: التوجهات الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة للجزائر

لقد انعقد المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980 ليحدد إيراداته في دعم الحزب ويؤكد إعداد المخطط الخماسي الأول 1980 – 1984 حيث يقوم هدا المخطط أساسا على الحصيلة المقدمة، والتي تتميز بتقييم للانجازات الهامة للعشرية السابقة ليصبح المؤتمر الاستثنائي مجالا لتقييم الحالة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر مسجلا بدلك إعداد مخطط تنموي من شأنه تحقيق الأهداف التنموية التي عجزت عنها المخططات التنموية السابقة ليشكل المخطط الخماسي تعبيرا عن المطامح العميقة للجماهير الكادحة ليكون جوابا لائقا يلبي حاجياتها الاجتماعية الأساسية ويحقق لها حياة أفضل [1]

من خلال ما ورد في هده الفقرة من اللائحة السياسية العامة وما نص عليه المؤتمر الاستثنائي التأكيد على أن المخطط الخماسي يحمل في طياته تغييرات هامة تكون فيها الجماهير الكادحة هي المستفيدة أي أنه يهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ودلك بفضل التوجهات الجديدة المسجلة في المخطط، إنه يؤكد زيادة على جوانبه الهامة الضرورية المسجلة في توجيهات المخطط لتحكم أفضل في جهاز الإنتاج الصناعي للقطاعات الفلاحية والري.[2] إن التركيز على جميع المستويات الاجتماعية،الاقتصادية وحتى السياسية تعبر عن التحولات والتطورات التي شهدتها البلاد خلال العشرية السابقة مما استوجب النظر في الإستراتيجية التي تنتهجها القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني إذ عبر المؤتمر عن أهمية تحسين التسيير بقوله يطالب لهدا الصدد بتنفيذ إجراءات من شأنها أن تحسن سير ومردودية الوحدات الصناعية وضمان صيانة التجهيزات المستعملة والقيام بأعمال ضرورية للتكوين ورفع المستوى المهني للعمال قصد ضمان تسيير واستغلال الوحدات الصناعية[3]، ما يمكن أن نلمسه من خلال ما ورد في نصوص المؤتمر وأن هناك رغبة سياسية في إحداث تغييرات على جميع الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية فاستغلال إمكانيات الوحدات الصناعية مثلا بشكل كبير والبحث عن بدائل أخرى للطاقة وما هذا إلا سعي لإحداث دفعة جديدة للاقتصاد الوطني، وقد جاء في تقييم العشرية السابقة انطلاقا من أهمية عملية التقييم في حد ذاتها " عملية التقييم هي عملية ديناميكية متواصلة يجب أن تظل مرتبطة بالمسار العام بنشاط الثورة في جميع ميادينها الاقتصادية والاجتماعية، ومنه فعملية التقييم تكتسي أهمية كبيرة على صعيد التنمية الوطنية ومن هذا المنطلق استوجب على السلطة السياسية إعادة النظر في بعض الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية "، إذ سجل المؤتمر الجوانب السلبية التي برزت خلال هده الفترة وأهم التفاوتات الخطيرة في سير الاقتصاد الوطني التي تتمثل أساسا في: [4]

- ضعف فعالية الجهاز الاقتصادي والاجتماعي

---

[1] المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية، العدد الثالث سبتمبر 1980 ، جامعة الجزائر ،ص 587

[2] المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية، المرجع السابق، ص 586

[3] المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية، المرجع السابق، ص 579

[4] المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية ، المرجع السابق، 576

- البيروقراطية متزايدة في تسيير الاقتصاد
- ضعف التكامل في طاقات الإنتاج المتوفرة
- الكلفة المرتفعة للتنمية

إن هذه السلبيات التي حددها المؤتمر تؤكد على إرادة السلطة السياسية في مواجهة هذه المشاكل، انطلاقا مما وضعته من استراتيجية لمجابهة هذه العراقيل التنموية ، إذ ركز المؤتمر على وضع خطة كفيلة لمعالجة تلك المشاكل والتي تمثلت أساسا فيما احتواه المخطط الخماسي الأول في الفترة الممتدة بين عامي 1980 – 1984، كما يشير المؤتمر إلى وجود اختلالات على مستوى التوازنات القطاعية فالتوزيع غير المتوازن على المستوى الوطني للقطاعات الاقتصادية أحدث مشاكل على مستوى التنمية المحلية إلى جانب ضعف الاستثمارات وسوء ترابطها وقلة الاهتمام بمشاكل ومقتضيات التسيير المؤسساتي، فغياب سياسة متكاملة للهيئة العمرانية أدت إلى حصر البرامج والمشاريع في المناطق التي يسهل فيها انجاز استثمارات ولاسيما شمال البلاد، مما يعوق توزيع متوازن للتنمية بين مختلف جهات البلاد هدا الوضع أدى إلى النزوح الريفي وبشكل مكثف مما نجم عنه بور الأر اضي الزراعية وضغط على القطاع الصناعي باللجوء لليد العاملة الفلاحية للصناعية مع العلم أن مستواهم الدراسي أو التعليمي ضعيف وكفاءتهم المهنية غير مؤهلة، وكنتيجة للحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تطرق إليها المؤتمر في تقييمه للحصيلة العشرية السابقة أكد على ضرورة إعادة النظر في تنظيم الاقتصاد والتوزيع المتوازن للنشاطات الاقتصادية عبر التراب الوطني

وتجنيد كل الطاقات البشرية والمادية لتسيير أعمال المخطط الخماسي الأول الذي ينطوي على تغيرات هامة قد سبق ذكرها ومنه فمبدأ الصرامة في تسيير شؤون الاقتصاد أو المبدأ المعتمد لنجاح مسيرة التنمية وإحلال تناقضات التي شهدتها الفترة السابقة ومن أجل كل هدل لجأ المؤتمر إلى تدعيم الديمقراطية واللامركزية، إن تدعيم الديمقراطية واللامركزية في تسيير الاقتصاد يستلزم تكثيف مشاركة المجالس الشعبية والمجالس العمالية في إعداد المخططات وتنفيذها.

من خلال كل ما تقدم يمكن القول أن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في الفترة مابين 15–19 جوان 1980 جاء لتقييم حصيلة المسيرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرحلة التي قطعتها الجزائر من 1967–1978 لكن السؤال المطروح أو السؤال الذي يطرح نفسه هو أن عملية التقييم والمراجعة هده تنبع من منطلق موضوعي للعشرية السابقة مع الابتعاد عن الآراء والانطباعات الشخصية وتصفية الحسابات أم أنها تدخل في إطار الصراع السياسي ومطبقة لمبدأ رئيس جديد يساوي توجه وسياسات جديدة ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال في رأينا : نلمس غياب الموضوعية في التقييم إذ أن الطاقم الجديد للسلطة لم يترك مجالا أو فرصة لنضج المؤسسات الوطنية والتي هي بحاجة إليها لتحقيق الفعالية فلقد كان الحكم على العشرية السابقة سريعا بل وحتى غريبا، فواضعو ومطبقو

السياسات في هذه العشرية والذين غنوا لمجد عظمة إنجازاتهم (1967-1968) هم أنفسهم اللذين قيموها وتبني مكانها توجها جديدا يؤكد على ضرورة تلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين فكان التركيز بدلك على الاستهلاك أكثر من الاستثمارات (خاصة الإنتاجية)، هذا ما يدفعنا للاعتماد بأن عملية التقييم هذه وما تابعها من توجهات جديدة كانت تخضع لاعتبارات سياسية أكثر منها موضوعية علمية ما دفع البعض بنعت التوجه الجديد بأنه "إيديولوجية جديدة تجد منبعها في مخالفة ونقد كل ما سبقها على كافة المستويات"

المبحث الثاني: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم استقلالية المؤسسة

إن مصطلح استقلالية المؤسسات العمومية تم تناوله من طرف الوزير الإنجليزي للنقل موريسون هيربت ما بين 1924 و 1931 وكان يقصد به إعطاء حرية أكثر في تسير المؤسسات خاصة في نشاطها الدولي خارج إنجلترا [1] ومن خلال هذا التعري لاستقلالية المؤسسات التي يحددها في كون الحرية في التسيير دون قيود أو مركزية ي اتخاذ القرارات. إنا في الجزائر نجد مفهومها ظل غامضا، كون الآراء متضاربة حول دلالتها وأبعادها الحقيقية على المؤسسة، ففي تدخل الرئيس بن جديد اختتام الندوة الرابعة للتنمية سنة 1987 أكد أن الاستقلالية لا تعني استقلالية مطلقة بل جاءت لتحقيق « تسيير أحسن للمنشآت للتمتع بحرية التصرف أكثر مما مضى و لتتمتع أيضا بحرية التحكم و حتى التخطيط إن أمكن على مستوى المنشأة »[2]

وما يلاحظ عن هذا التصوير لمفهوم الاستقلالية انه لم يحدد و يوضح المجال الدقيق لحرية المؤسسات. كما أنه جعل من استقلالية المؤسسات مقترن بملكية الدولة لها، و لكنه و مع صدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 والمتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية حيث أصبح مفهومها يعني « ... إعطاء فرصة للمسيرين لتحقيق أهداف المؤسسة و لما تراه مناسبا و تحديد البادرة و إلغاء المفهوم التقليدي للوصاية الذي جعل من المؤسسة مجرد أداة تسير عن بعد»[3]

والملاحظ أنه جاء ليبين الاستقلالية وهو أوضح و أشمل من سابقه خاصة و أنه أنطوى على الأهداف المراد تحقيقها وكذا توضيح دور الدولة كقوة و سلطة عامة في تدخلها بشكل ضئيل في مراقبتها و توجيهاتها لعملية التسيير.

---

[1]- مختار لفكير،1992-1993، إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية و التطبيق ، رسالة الماجستير رع البير الجزائر ص 82

[2]- محمد روسلي، سنة 1988، الإعلام ي التنظيم النقابي، القواعد التنظيمية و الضغوط الخارجية، رع علم الإجتماع ، جامعة الجزائر ، ص 185 . عن مجلة الثورة و العمل – العدد297 في 1987/10/30.

[3]- محوظ جبار، 1996-1997، البورة التسير و الخوصصة، دراسة حالة دول اتحاد المغرب العربي الجزء الثالث رسالة دكتورة دولة في العلوم الإقتصادية – جامعة رحات عباس بسطيف-ص 660

و لقد جاءت استقلالية المؤسسات في الجزائر من محاولة إعادة المؤسسة العمومية الاقتصادية إلى مسارها ومكانتها الحقيقية المرتبطة أساسا بوظيفتها الإنتاجية و كذلك لتجسيد محاولة لإرساء و تفعيل الأليات العلمية و التقنية للتسيير المؤسسات بعد تطهيرها ماليا»[1] وما يؤكد على علاقة إعادة الهيكلة باستقلالية المؤسسات هو أن عمليتي التجزئة، إعادة الهيكلة العضوية، التطهير المالي و إعادة الهيكلة المالية جعل المؤسسة في وضعية سهلة لتطبيق الاستقلالية، هذه الأخيرة التي تشكل فرصة جديدة للمؤسسة الاقتصادية العمومية- خاصة الصناعية- لتجاوز مشاكلها و تناقضاتها التي تفاقمت بحكم المركزية المفرطة في التسيير، لذا الاستقلالية انطوت على مبدأ أساسي وهو إقرار ضرورة انتهاج اللامركزية في التسيير ومنح المؤسسات السلطة في إدارة شؤونها،إذ القانون رقم 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية، يؤكد على أنه«.... أصبحت المؤسسة شخصية معنوية متميزة عن الدولة، وهذه الأخيرة تعتبر مالكة مساهمة في رأسمال المؤسسة لكنها لا تتدخل في تسيرها المؤسسات. كما أن المؤسسة هي المسؤولة عن ذمتها المالية و عن مردوديتها إلى جانب أنها تعمل تحت تصرف القانون التجاري رقم 88-04 المؤرخ في 1988/01/12 الذي يحمل المؤسسة المسؤولية التامة في حالة عجزها»

المطلب الثاني: أهداف الاستقلالية

إن إصلاح استقلالية المؤسسات جاءت لتحقيق أهداف عجزت عن تحقيقها الإصلاحات السابقة، ومن خلال ما تضمنته استقلالية المؤسسات وانطوت عليه يمكن إدراج عدة أهداف منها:[2]

-تتجه استقلالية المؤسسات نحو إعادة تنظيم الشؤون الداخلية للمؤسسة انطلاقا من عملية إعداد التنظيم الملائم لإمكانياتها مع الاهتمام بالجهاز الإنتاجي، و العمل على رفع فعاليته و هذا الاهتمام الذي أولته استقلالية المؤسسات للجهاز الإنتاجي خاصة بإعطائه الحرية في العمل يمثل الهدف الأول لهذه العملية الإصلاحية يجعل العملية الإنتاجية أكثر ديناميكية

-إن مبدأ الاستقلالية الذي يحتوي على حرية المبادرة و كدا الحرية في التسيير وفق تصور جديد للعلاقات التي تربطها مع الجهة الوصية بإعطاء المؤسسات حرية أكبر في اتخاد القرار مما يشكل حافزا لتجسيد فعالية المؤسسة والسير نحو النشاط التجاري، فإدخال مفاهيم وآليات سوق جديدة الربح، المردودية، الأسعار الحرة، قوانين العرض و الطلب... تعد هدفا هاما انطوت عليه استقلالية المؤسسات.

[1]- داوي الشيخ، 1995/1994، دراسة تحليلية في التسير لرسالة الماجستير – معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ص 116

[2] داوي الشيخ، 1995/1994، دراسة تحليلية في التسير لرسالة الماجستير – معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ص 168

- إن إعادة الاعتبار للحرية في التسيير و الاستقلالية المالية، يدفع بالمؤسسة بالاعتماد على طاقتها البشرية و المادية خاصة و أنها مسؤولة عن التزاماتها، و هذا ما يتطلب منها تسير وفق ما يضمن لها الاستمرارية لدا فالاعتماد على إمكانياتها و استعمالها لكل طاقتها يعد من أهداف الاستقلالية

- خلق محيط تنافسي إيجابي بين المؤسسات العمومية الاقتصادية، و ذلك بإعطاء نشاطها الصيغة التجارية.

- تشجيع المبادرة العمالية و الاهتمام بالعامل كأحد أهم عناصر الإنتاج.

- تحرير المؤسسات العمومية الاقتصادية من القيود و المعوقات التي كانت تخضع لها في السابق

المطلب الثالث : المؤسسة الصناعية في ظل الاستقلالية:

الفرع الأول: صناديق المساهمة

تعد صناديق المساهمة من أهم المعالم المميزة لاستقلالية المؤسسات لتمثل الوسيط بين الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية المعنية بإجراء الاستقلالية. وصناديق المساهمة هي شركة مساهمة عمومية تسير رؤوس أموال المؤسسات العمومية بواسطة حافظة أسهم نيابة عن الدولة وباسمها مع احترام مبدأ الاستقلالية والمتاجرة، وتتولى صناديق المساهمة القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدولة"... صناديق المساهمة ليست هيئات تخطيط و لا وصاية" [1] وهي تدخل ضمن التنظيم الجديد للاقتصاد الوطني. فدور ومهمة صندوق المساهمة يتمثل في مراقبة المؤسسة وتوجيهها كما يتدخل في إعداد و متابعة تنفيذ مخطط المؤسسة عن ممثليه في مجلس الإدارة باعتباره صاحب أسهم الدولة لا أكثر. و قد تم في هذا الإطار إنشاء ثمانية (08) صناديق للمساهمة مقسمة حسب القطاعات الاقتصادية وفقا لمبدأ التخصص و هي: [2]

- صندوق الصناعات الغذائي و الصيد البحري
- صندوق الناجم و المحروقات و الري
- صندوق التجهيزات – صندوق البناءات
- صندوق الكيمياء و البيوكيمياء و الصيانة
- صندوق الإلكترونيك ، البريد و المواصلات و الإعلام الآلي
- صندوق النسيج، الجلود و الألبسة
- صندوق الخدمات

[1] ناصر دادي عدوان،المرجع السابق، ص 189

[2] ناصر دادي عدوان،المرجع السابق، ص 190

صندوق المساهمة في أداءه و أعماله المنوطة به، يتكون من الأجهزة التالية:

- مجلس الإدارة: يعين أعضاءه من قبل الحكومة و يتراوح عددهم من خمسة إلى تسعة أعضاء معينين لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وهم يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية المعنية و القرارات في هذا المجال تتخذ بالأغلبية (الثلثين في الاجتماع غير العادي) ويترأس المجلس رئيس أو مدير ينتخب من طرف الأعضاء شريطة موافقة مجلس الحكومة عن طريق مرسوم تنفيذي.

- الجمعية العامة لصناديق المساهمة: تتكون من وزراء القطاعات الاقتصادية المسيرة من طرف صناديق المساهمة. و بعد أربع سنوات تقريبا من عمل صناديق المساهمة تقرر حلها، ولقد جاءت في نصوص برنامج حكومة السيد بلعيد عبد السام سنة 1992 " النصوص التنظيمية و القانونية التي يسير بمقتضاها القطاع الاقتصادي العمومي منذ سنة 1988، سيعاد النظر فيها من أجل تكييفها مع الوضع الراهن، و بهذا الصدد سنتخلى عن تسير القطاع العمومي عن طريق شركات الائتمان وسنلغي صناديق المساهمة و تجمع الوحدات التي تواصل نشاطها في إطار مؤسسات تنشأ على أساس الفروع أو على أساس مجموعات صناعية ومالية في شكل أسهم.." أي تعويض صناديق الساهمة بهيئة أخرى هي الشركات القابضة (Holding). ولأن إجراء استقلالية المؤسسات لم يكن ليمنح المؤسسات حرية مطلقة في تسير أمورها فلقد تم بمقتضى القانون رقم 01/88 تحديد مختلف العلاقات التي تربط المؤسسة العمومية الاقتصادية بالدولة و كيفية ممارسة الدولة لحقها في الملكية على المؤسسات ولقد أكدت النصوص على تحمل المؤسسة لمسؤولياتها والتزاماتها، وفي إطار استقلالية المؤسسات عرفت المؤسسة تحولات وظيفية بكسبها الصبغة التجارية و خضوعها للقانون التجاري و مبدأ المتاجرة في نشاطها و من الناحية التنظيمية صار هناك هيكل تنظيمي جديد للمؤسسة يتمثل في:

- مجلس الإدارة: يتكون من سبعة إلى عشرة عضوا من قبل صناديق المساهمة أو الشركات المساهمة كل حسب حجم مساهمته في رأسمال بالإضافة إلى ممثلين للعمال ويجتمع مجلس الإدارة مرة كل ثلاثة أشه، من مهامه تحديد خطة المؤسسة والسهر على تنفيذها ويرأس هذا المجلس " رئيس مجس الإدارة" الذي يخو مجس الإدارة له كامل الصلاحيات في التسيير ما عدا ما يتعلق بالسياسة الصناعية والتجارية المالية للمؤسسة أو بمراقبة نشاطات أجهزة تسيير المؤسسة.

- المدير العام: وهو كذلك معين من قبل مجلس الإدارة و يعمل برفقة رئيس مجلس الإدارة وهو يشكل الطرف الآخر والمكمل في تسيير المؤسسة.

- لجنة المشاركة العمالية: تم تشكيل هذه الجنة بمقتضى القانون المتعلق بعلاقات العمل لسنة 1990 وتضم ممثلي العمال على مستوى المؤسسة وتجتمع مرة كل ثلاثة أشهر وتنتخب من بين أعضائها مكتبا يتكون من رئيس المكتب ونائبا له وللجنة صلاحيات استثمارية في اتخاذ القرارات وكذا مراقبة تطبيق القوانين إلى جانب متابعة سير مخطط المؤسسة.

إن هذا التنظيم الجديد الذي أدخل على المؤسسة العمومية الاقتصادية المستقلة يؤكد أن الاستقلالية الممنوحة لها ليست مطلقة بل نسبية ولكن التغيير الحقيقي كان في طريقة ممارسة الدولة لملكيتها على المؤسسة فأنشأت صناديق المساهمة فمجلس الإدارة الموجودة داخل المؤسسة فيه متداولين عن هذه الصناديق ورئيس هذا المجلس له صلاحيات واسعة أكثر من المدير العام، وبالرجوع إلى ما جاءت به استقلالية المؤسسات نلمح بعض المزايا التي صارت تتمتع بها المؤسسة العمومية الاقتصادية والتي تسمح لها بأداء عملها بأكثر فعالية ومن هذه المزايا نجد أن المؤسسة العمومية أصبحت شخصية معنوية ذات طابع تجاري متميزة عن الدولة المالكة والمساهمة من شأنها تحسين الإداريين والعمال لأن مصيرهم بين أيديهم وتحفزهم على العمل أكثر وأخيرا اكتساب المؤسسة لحق التخطيط والقرار في ما يخص مختلف أنشطتها وسياستها ولقد جعلت هذه اللامركزية المؤسسة أكثر انفتاحا ومسؤولية وفي الأخير فإن ما يلاحظ على نتائج استقلالية المؤسسات كانت موجهة أكثر نحو المؤسسة عكس إعادة الهيكلة التي توجهت نحو إصلاح محيط المؤسسة وربما يعود إلى أن استقلالية المؤسسات جاءت في ظروف سيئة للاقتصاد الوطني مما حتم إصلاحات اقتصادية أكثر عمقا تأكد على حتمية التوجه نحو اقتصاد السوق كخيار سياسي (في المقام الأول)، اقتصادي واجتماعي.

المبحث الثالث: برامج الاستقرار الاقتصادي.

إن تعثر الجزائر[1] في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها فاشترط الدائنون عليها ضرورة التوصل إلى أتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض، ونشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية من جهة وصندوق النقد والبنك الدوليين من جهة أخرى وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحرير الاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989/05/31 إلى 1997/05/30م

ترجع العلاقة المباشرة للجزائر بصندوق النقد الدولي غالى بداية الثمانينات من القرن الماضي مما أدى إلى وجود مجموعة من الاتفاقيات بعضها نفد جزئيا و البعض الأخر لم ينفد لأسباب عديدة حتى إبرام هذا الاتفاق وهو البرنامج الذي نال حظه من التطبيق، في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينيات، ومع توفق منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية لجأت الجزائر إلى هيئة

[1]- انظمت الجزائر الى مؤسسة صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/03/26، و كانت حصتها تقدر بـ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف ومحتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية، وعليه تم قانون النقد والقرض[1] الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية ومراقبة المنظومة البنكية وتمثلت إجراءات هذا الاتفاق في ما يلي :

الفرع الأول:تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات

و ذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة ومن خلال قانون المالية لسنة 1990 الذي تراجعت الجزائر بموجبه عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري وخاصة فيما يخص السجل التجاري، استحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، إصدار بعض الأحكام الجبائية اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص، وهو ما من شانه أن يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.[2]

الفرع الثاني: إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية

و ذلك لصدور قانون النقد والقرض الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية، كما أن هدف هذا القانون يرمي إلى الحد من توسع القرض الداخلي والعمل على جلب الموارد الادخارية وعدم اللجوء إلى إصدار النقد، وذلك للتخفيف من معدل التضخم حيث تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدنية بنسبة 20% ورفع سعر وإعادة الخصم مع إنشاء سوق مشتركة بين البنوك. وتتمثل أهم مبادئ هذا القانون:[3]

- منح البنك المركزي الاستقلالية التامة.
- إعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات.
- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.
- محاربة التضخم ومختلف أشكال الترسبات.
- وضع نظام مصرفي فعال من اجل تعبئة و توجيه الموارد.

[1]- القنون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 يتعلق بالنقد و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد16 الصادر في تاريخ 18 افريل 1990.

[2]- مدني بن شهرة- الإصلاح الاقتصادي و سياسات التشغيل (التجربة الجزائرية)- دار الحامة للنشر و التوزيع، عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2009 ص 131

[3]- د المقدم مصطفى و د ابوعشور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مطبوعة ملتقى المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، 14-15 ديسمبر 2004 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر

- وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد و القرض.

الفرع الثالث: السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية:

إن مدة الاتفاق المقدرة بنسبة لم تكن كافية من اجل استقرار الاقتصاد الجزائري خلال هذه المدة سجلت ارتفاع العائدات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27.6 % سنة 1989 إلى 28.4 % سنة 1990 وتقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات، تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة على تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 8.6 مليار دولار الى 0.73 مليار دولار نتيجة خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية بحيث انتقلت الى من 26.859 مليار دولار سنة 1989م الى 28.379 مليار دولار سنة 1990 كما انتقل معامل السيولة النقدية من 83.68 % في سنة 1988 الى 52 % سنة 1991.

المطلب الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 الى 1992/03/30

إن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى من اجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، واقع و تحديات من اجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي و عليه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات يمكن تخليصها فيما يلي :[1]

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلي والعمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع أنواع الادخار والتحفيظ من الاستهلاك.
- تحرير أسعار السلع و الخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.
- إن مجموعة القوانين التي تم إصدارها في هده الفترة توحي بأن الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي وكانت الانجازات المحققة كالتالي:[2]
- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك الى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد العدائية الى جانب المواد الوسطية والكمالية.
- إصدار بعض التشريعات التي تحدد التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة و تنظيم تجارة الجملة.[1]

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة التقييم، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الاول 1998- الدورة الثانية عشر،ص9

[2]- مدني بن شهرة، المرجع السابق ص 133

- إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي.[2]
- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية دلك بإدخال تغيرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.
- تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات وخلال هذه المدة تحققت النتائج التالية إن الإجراءات السابقة أدت إلى النتائج التالية:
- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991م إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992م مع ارتفاع خدمة المديونية، حيث انتقلت من 73.9% في سنة 1991 إلى 76.5 سنة 1992 .
- بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة وإلى ارتفاع الإيرادات .
- بلغ فائض الميزان التجاري 4.70 مليار دولار حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات 8.03 مليار دولار.
- رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17% حيث الهدف من ذلك تحقق سعر فائدة حقيقي موجب وبالتالي المساهمة في رفع حجم المدخرات[3].

لكن ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر الاختلال الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي و ذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5 % من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1992- 1993 مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2 % كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2 %. ونتيجة تفاقم المشاكل وحدة الأزمة الاقتصادية وخاصة الاختلالات الهيكلية التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالانخفاض الحاد لأسعار المحروقات، حيث انخفضت الجباية البترولية من 24.1 مليار دينار إلى 16.1 مليار دينار بين سنتي 1990 و1991، وهذا ما اثر على ميزان المدفوعات، لان الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات، أو تعلق الأمر بعجز الخزينة العمومية في تفعيل وتيرة النمو الاقتصادي، كما شهد نهاية سبتمبر 1991 تخفيضا لقيمة الدينار حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 18.5 دينار سنة 1991 بعدما كان الدولار الواحد يقابله 8.9 دينار سنة 1990

---

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 90-145 المؤرخ في 22 ماي 1990 يتضمن تطبيق المادة 125 من القانون 89-26 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 و المتضمن لقانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية للعدد 21 الصادرة بتاريخ 23 ماي 1990.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 191-169 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتضمن تنظيم المعاملات الخاصة للقيمة المنقولة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 26 الصادرة بتاريخ 01جويلية 1991

[3]- بلعزوز بن علي، 2004، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 190.

وكان ذلك نتيجة صدور القوانين المتعلقة بالإصلاحات المتخذة من قبل الجزائر وضمنيا الاعتراف بالسوق الغير رسمية، وأن انخفاض قيمة الدينار أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم المحسوبة بمؤشر الأسعار عن الاستهلاك مقدر بـــ : 31.8 % أي بمستوى يفوق التضخم عند الشركاء والتجاريين الرسميين، ونجم عن ذلك زيادة حقيقية لقيمة الدينار تقدر نسبتها بـــ 28 % سنة 1992. ومع حلول سنة 1992 سجلت الجزائر عجزا في الخزينة تبلغ 100 مليار دينار[1] سنة 1993 أي بنسبة 7.4 % من إجمالي الناتج الداخلي ويعود ذلك إلى المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري سنة 1992 وبالتالي انتقلت الكتلة النقدية الخاصة بالأجور من 71 مليار دينار عام 1991 إلى 110.3 مليار دينار سنة 1992 أي بزيادة تتجاوز 50 % بالقيمة الجارية وما يزيد عن 23 % بالقيمة الحقيقية.

المطلب الثالث: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من افريل 1994 الى مارس 1995:

إن انخفاض سعر البترول أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية ومنها لجأت الجزائر الى المديونية الخارجية وقد تضخم حجم الديون الخارجية خلال فترة 1986- 1991 كما زادت معدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات ، مما جعل الجزائر تستدين لاستيراد المواد الغذائية والتي ألحقت أضرار كبيرة بجهاز الإنتاج الذي كان يحتاج إلى القروض، وبالتالي رفضت الجزائر اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها مما جعلها تخصص نحو 21 % من الناتج الوطني الإجمالي لسد خدمة الديون سنة 1990[2]. كل هذه المشاكل أدت بالجزائر إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي وذلك من خلال تحرير رسالة القصد (النية) التي على ضوئها تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر على تفعيلها في الواقع من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن، إن هذه الإستراتيجية تتلخص فيما يلي:

1- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع النمو للناتج الداخلي الخام ومنه تخفيض معدل التضخم وذلك باستخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعة تخفيضها و رفع الدعم عنها.

2- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

3- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة و تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصادية.

4- تحرير التجارة الخارجية.

5- توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء والمحافظ على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.

[1]- مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص 136.
[2]- مدني بن شهرة، المرجع السابق،ص 137.

إن هذه الإستراتيجية في اعتقاد الدكتور مدني بن شهرة مستوحاة من شرطية صندوق النقد الدولي، وعليه وافق الصندوق على هذه الإستراتيجية لمنحه مساندة مالية مقدرة بـــ 731.5 مليون حقوق سحب الخاصة وتخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية.

المبحث الرابع : االتعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998

كانت الجزائر تختنق بحبل من الديون بالعملة الصعبة التي غالبا ما أبرمتها باستخفاف مع المؤسسات المالية الدولية وبالرجوع إلى المديونية نجد أنها قد تراجعت حسب مذكرة بنك الجزائر1997 و1998 بحوالي 750 مليون دولار لتصل إلى 30.47 مليار دولار مقابل 31.22 مليار دولار فإن انهيار أسعار النفط وتراجع المداخيل أفرز ارتفاعا محسوسا لمعدل الخدمات الديون وخاصة بعد أن تمت إعادة جدولة 50 % من قيمة الاجمالية للمديونية الجزائرية مع تراجع للديون متوسطة وبعيدة الأجل ، إذ بلغت سنة 1998 حوالي 30.26 مليار دولار مقابل 31.06 مليار دولار سنة 1997 في حين ارتفعت في نفس الفترة قيمة الديون قصيرة الأجل إلى 212 مليون دولار مقابل عام 1997 ، وإن تقلبات أسعار النفط وما ترتب عنها من تراجع المذاخيل و خسارة الجزائر ثلث عوائدها النفطية في حدود 3.5 مليار دولار أثرت سنة 1998 على عدة مؤشرات المرتبطة بالمديونية الجزائرية خصوصا تلك المرتبطة بمعدل الديون مقابل قيمة الصادرات وخدمات الديون، فإذا كانت قيمة الديون متوسطة وبعيدة الأجل قد تراجعت بقيمة 799 مليون دولار مقارنة بسنة 1997 وإذا كان المعدل الخارجي مقابل الناتج المحلي الخام قد سجل تطورا محسوسا، حيث بلغ 64.8 %مقابل 66.4 % سنة 1997 في حين وصلت نسبة خدمات الديون إلى 47.5 % مقابل 30.3 % سنة 1997، هذا المعدل المسجل يعد مرتفعا مقارنة بالسنوات الماضية ومثل المعدلات المسجلة قبل شروع الجزائر في تطبيق اتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون الخارجية و فق هذا الاتفاق كما أن احتياطي الصرف انخفض من 8.8 مليار دولار سنة 1998 و أقل من 7 مليار دولار بداية سنة 1999 فضلا عن تسجيل فائض قدر بأقل من 1 مليار دولار في الميزان التجاري الجزائري سنة 1998 مما أجبر الحكومة على اتخاد مجموعة من الاجراءات التقشفية لضبط الموازنة و المحافظة على التوازنات الكلية مثل تجميد عدد من المشاريع وترشيد النفقات في ميزانية بعض المؤسسات والهيئات، كما أن تركيبة الديون الخارجية الجزائرية تبرز هيمنة المقرضين الأوروبيين حيث تمثل القروض (طويلة ومتوسطة الأجل) المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي 60 % باستثناء القروض المتعددة الأطراف فيما يبقى الدولار الأمريكي العملة المهيمنة على نسبة الديون الجزائرية بنسبة 42.1 % و إن سجل تراجعا مقارنة بسنة 1997 حيث بلغت آنذاك 44.8 % في حين يمثل الفرنك الفرنسي 24.1 % والين الياباني 12%[1]، هذا ما أدى إلى وضعية مزرية للاقتصاد الجزائري حيث يعاني من اللاتوازن على المستوى الداخلي

[1] مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص 143 – 144

والخارجي وتنامي حدة الاختلالات الاقتصادية على رغم تطبيقها لمجموعة من الاصلاحات امتدت إلى نهاية 1993 وبهدف معالجة تلك الأوضاع قامت الجزائر بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في بداية 1994 ، والذي انبثقت عن برنامج الاستقرار (التثبيت) الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 ، تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998 وإن أهم محاور هذا البرنامج نلخصها فيما يلي :

الجدول (2): يبين تطور المديونية الجزائرية بمليار دولار أمريكي

	ديون متوسطة و طويلة الأجل	**ديون قصيرة الأجل**	**المجموع**
1990	26.588	1.791	28.397
1991	26.636	1.239	27.875
1992	25.886	0.792	26.678
1993	25.024	0.700	25.724
1994	28.850	0.636	29.486
1995	31.317	0.256	31.573
1996	33.250	0.421	33.651
1997	31.060	0.162	31.222
1998	30.261	0.212	30.473

المصدر : مذكرة بعنوان : وضعية الديون الخارجية للجزائر ، صادرة في شهر فيفري 1999 ، منشورات بنك الجزائر ، الديون إلى غاية 1998

1- **السياسة النقدية :** تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6 % مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة وقيمة السقوف الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الائتمانات التفصيلية لقطاعات معينة والجدول التالي يبين هذه الاجراءات حسب التوقيت الزمني

الجدول (3) : الاجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية و القطاع المالي

الاجـــــــــــــــراءات	الفتـــــــــرة
إلغاء سقف معدل المديونية البنكي ، ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5 %	1994
إنشاء معامل احتياط إجباري بـــ 3 %على الودائع البنكية ، احتياطات تعويضية حتى 11% سنويا	1994
مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي	1994 – 1996
وضع قانون استثمار جديد ، يسمح بالمشاركة الأجنبية ي البنوك التجارية	1994
الهيكلة المالية و أعادة رأسملة البنوك التجارية العمومية آنيا، يحققها بالسيولة وعن طريق عمليات تمويل الديون	1994 – 1996
تنمية السوق النقدية : – وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي – وضع نظام مزايدة لسندات الخزينة – وضع نظام عمليات السوق المفتوح	1995 1995 1996
فرض معامل كفاية لرأس المال بـــ 4 % يتزايد للوصول بسنة 1999 إلى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8 %	1995
تقوية قواعد الحيطة التي من شأنها الحد من تركز الأخطار، و إنشاء خطوط تسيير واضحة للترتيب والتزود بالقروض المبرمة	1995
إلغاء السقف إلى 5 % لهوامش الربح البنكية	1996
قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997	1996
التحضير لإنشاء سوق المالية : – إنشاء لجنة تنظيم و مراقبة سوق البورصة – إنشاء شركة تسيير بورصة القيم – أول إصدار صكوك عن طريق شركة سوناطراك (12 مليار د.ج) في فيفري 1998	1996 – 1998
إدماج الصندوق الوطني توفير و الاحتياط ي النظام البنكي، و تلازمه المعايير التالية : إنشاء نظام تمويل السكن وضع مخطط إصلاح تأسيسي على نتائج المراجعة	1997

تحديد و تطبيق معدل لتحويل الودائع المودعة إلى حساب إذخار لتكون قروض إلى السكن	
الدخول بقوة في نظام التأمين – ودائع –	1997
التحضير بمعية البنك العالمي لبرنامج تحديث نظام الدفع	1998

المصدر : محمد راتول، 2000 – 2001، سياسات التعدي الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، رسالة الدوكتراه، جامعة الجزائر، ص 251

2 – تحرير الأسعار :

يهد ف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية و حدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع و الخدمات و قد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية و الطاقة إلى ما يقارب 200 % تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994 و 1996 بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994 يسودها نظام الأسعار المدعمة من قبل الدولة و التي و صلي نسبتها 5 % من الناتج الداخلي الاجمالي مما أدى إلى ظهور السوق الموازية و ارتفاع أسعارها مقارنة بالسعر الحقيقي ، كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة و هذا ما أدى إلى الاخلال في تموين الأسواق المحلية و الجدول التالي يبين أهم الاجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار حسب التوقيت الزمني

الجدول (4): يبين الاجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار

الاجـــــــــــــــــــــــــــــــراءات	**الفـتـــــــــــــرة**
نقل مجموعة من المواد ذات الأسعار المقننة إلى مواد ذات هامش ربح مقنن	1994
إلغاء هامش الربح المقنن لجميع الأسعار ما عدا خمس مواد (السكر ، الحبوب ، الزيت ، اللوازم المدرسية و الأدوية)	1994
تحرير أسعار المواد الوسيطة في الفلاحة	1994
إنشاء ميكانيزم : مراجعة أسعار البترول الخام إلى معامل اتكرير كل ستة أشهر مراجعة تعريفات الغاز و الكهرباء بدلالة تطور التضخم	 1994 1994
تحرير أسعار بناء السكن الاجتماعي	1994
الحد من سعر الدعم للفلاحة : البطاطا ، البذور و القمح على الخصوص	1994
إلغاء الاعانات المعممة على الاستهلاك منتجات البترول	1994 1995

المنتجات الغذائية	1996
إلغاء مراقبة هوامش الربح و إلغاء تقنين أسعار السكر و الحبوب عدا القمح ، الزيت و اللوازم المدرسية	1995
رفع إيجار السكن العمومي بـــ 30 %	1995 – 1997

المصدر : محمد راتول – سياسات التعدي الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية – رسالة الدوكتراه – جامعة الجزائر – 2000 – 2001 ، ص 257

3 – تحرير التجارة الخارجية و التحكم في نظام الصرف :

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية و إلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك و الاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار و إنشاء مكاتب للصرف و فتح البنوك للرأسمال الأجنبي[1] كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي و يمكن تلخيص كل الاجراءات الخاصة بهذا الجانب كما يلي :

الجدول (5): إجراءات التجارة الخارجية و وسائل الدفع الخارجي

	الإجـــــــــــــــــــــراءات	**الفترة**
نظام الصرف	تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار في أفريل و سبتمبر بنسبة 50 %	1994
	إنشاء نظام موجه عن طريق حصص تثبيت من بنك الجزائر و البنوك التجارية	1994
	تحويل حصص تثبيت إلى سوق الصرف بين البنوك و وسطاء معتمدين آخرين	1995
	إنشاء مكاتب الصرف	1996
	وضع سياسة الصرف التي من نشأتها المنافسة الخارجية تكون مدعمة بسياسة مالية مناسبة	1994 – 1996
تحرير التجارة و المدفوعات	وضع قائمة المنتجات التي يمنع استيرادها و تحرير 10 سلع أساسية استيرادها يتم وفق معايير تقنية و مهنية	1994
	توحيد حتى 50 % لإجبارية استعادة موارد عوائد الصادرات	1994

[1] Rabah abdoun, un bilan du programme de stabilation économique en Algérie 1994 – 1998,p 37 – 38

الخارجية	باستثناء المحروقات	
	إلغاء كل منع للتصدير ، باستثناء المواد التي يكون لها قيم تاريخية أو أثرية	1994
	تحرير واردات العتاد المهني و الصناعي الغير الجيد	1994
	إلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي أنشأت في أفريل 1994	1994
	إلغاء الحصة الدنيا الاجبارية للقروض للمتعاقد عند استيراد سلع التجهيز	1995
	إلغاء الاجراء المفروض على مستوردي بعض المنتجات القاضي بالالتزام المقاييس المهنية والتقنية (أدوية ، حليب .....)	1998
	ترخيص الدفع لصالح الصحة و التعليم بالخارج عن طريق بنك الجزائر في حدود سقف سنوي تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي و الوصول إلى سقف أعلى من سقف بنك الجزائر	
	تخفيض المعدل الأعظمي لحقوق الجمركة من 60 % إلى 50 % من 50 % إلى 45 % ترخيص الدفع للنفقات غير السياسية من الخارج (سفر الأعمال ، تحويل الأجور ، نفقات الإشهار) ، تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف المحدد من البنك المركزي	1995 1995 1996
	قابلية تحويل الدينار بالنسبة لصفقات الخارجية الجارية (الجزائر تقبل الإلتزامات المفروضة عن طريق المادة 08 من قانون صندوق النقد الدولي	1997

المصدر : محمد راتول – سياسات التعدي الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية – رسالة الدوكتراه – جامعة الجزائر – 2000 – 2001 ، ص 255

4 - تنمية القطاع الخاص و إصلاح المؤسسات العمومية :

هناك إجراءات صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى ترقية القطاع الخاص و خلق بيئة جاذبة للإستثمار الوطني و الدولي و قد قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ مجموعة من التدابير نوجزها في الجدول التالي :

الجدول (6): الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية و تنمية القطاع الخاص

الإجـــــــراءات	الفتـــــــرة
-وضع قانون استثمار جديد ،يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية	1994
-توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية : -الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية ،ومشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية في حدود 49 % -الترخيص للمشاركة غير المحدودة للقطاع الخاص في رأسمال المؤسسات العمومية .	1994 1995
-حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية .	94-95
-إعطاء الاستقلالية ل 22 مؤسسة عمومية كبيرة والتي تسجل خسائر جوهرية، والتي تستفيد من متابعة خاصة وبرامج إعادة هيكلة	94-96
-تبني بالتعاون مع ابنك العالمي للأول برنامج خوصصة يستهدف حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة.	1996
-نشر مخطط إعادة هيكلة 10 دواوين عمومية للإستراد والتوزيع للمنتجات الغذائية ، إضافة الى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية و شركة الكهرباء و الغاز .	1996
-نشر برنامج الخوصصة ل 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998-1999.	1997

المصدر : محمد راتول – سياسات التعدي الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية رسالة الدوكتراه – جامعة الجزائر – 2000 ص 25

-من الجدول (6) يمكن معرفة مايلي:

- ترقية القطاع الخاص :

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تشجيع الاستثمار الخاص و هذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 م وذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص و مساهمة الخواص في رأس مال ا لمؤسسات العمومية و هذا في حدود 49% ثم وسعت هذه

المساهمة وأصبحت غير محدودة و ذلك من خلال قانون الخوصصة لسنة 1995 بينما أول برنامج لعملية الخوصصة كان في أفريل 1996 مدعما من طر ف البنك العالمي و خصص للمؤسسات العمومية المحلية في مجال الخدمات واستفادت حوالي 200 مؤسسة[1] من هذا البرنامج .

- **إصلاح المؤسسات العمومية:**

لقد عرفت المؤسسات العمومية الجزائرية عدة إصلاحات مند سنة 1988 و منها إنشاء صناديق المساهمة الثمانية والتي كانت تمثل الممثل الشرعي و الوحيد للدولة في ممارسة حقها في ملكية رأس مال العام و بعد تجربة 5 سنوات لوحظ أن اقتصاد الدولة بقي على حاله و لم تعطي الوصايا أي مردود و أن هذه الإصلاحات لم تأتي بالجديد و عليه تم حل هذه الصناديق في 1995/12/24[2] و صدر بعدها قرار من المجلس الوطني لمساهمات الدولة و ذلك بعد مراجعة وضعية هذه الصناديق من طرف المفشية العامة للمالية و مكتب دراسات خاصة بتحويل إدارة رؤوس الأموال السلعية المملوكة من طرف الدولة إلى شركات قابضة عمومية .

–إن النتائج السلبية التي حققتها صناديق المساهمة من بيروقراطية واحتكار لأموال الدولة أدى إلى تأطير جديد للاقتصاد العام من خلال الرسوم 95–25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 [3] المتعلقة بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة الذي أدى إلى حل صناديق المساهمة واستحداث الشركات القابضة التي تتوفر على قسط سهم من رأس مال عدة شركات القطاعات متقاربة أو متعاملة بمعنى مراقبة و تنسيق و توجيه نشاطات مقابل المشاركة في تمويل فروعها بقصد رفع رأسمالها .

و بموجب المادة 17 من القانون 95–55 تم إنشاء مجلس وطني لمساهمات الدولة يكلف بتنسيق نشاط الشركات القابضة وتوجيهه و يتمتع بالصلاحيات التالية :

أنه يحدد بالتشاور مع أجهزة الشركات القابضة أهداف و سياسة تسيير مساهمات الدولة، وعند الاقتضاء شروط توظيف رؤوس الأموال التابعة للدولة، وشراء الأسهم و غيرها من القيم المنقولة وكذا التنازل عنها .

يفوض ممثليه الذين يتولون مهام الجمعية العامة للشركات القابضة يمكن لرئيس المجلس أن يفوض عضو أو أكثر في المجلس الوطني لممارسة صلاحيات الجمعية العامة للشركات القابضة .

إن الشركات القابضة الإحدى عشر تعتمد على مختلف النشاطات الاقتصادية ذات المر دودية الإنتاجية بحيث أن قطاع الصناعة به 6 شركات قابضة، قطاع البناء و الأشغال العمومية به شركتان قابضتين، قطاع الخدمات، وكان رقم الأعمال مبلغ 590 مليار دينار سنة 1998 م ومستوى الديون انخفض بنسبة 4% ونسبة النمو كانت مابين 9.3% إلى 10.5% ولكن قبل هذا الإجراء وفي إطار

[1] كربالي بغداد، الابداع في المنتج على المؤسسات الجزائرية، أطروحة دوكتوراه دولة، جامعة وهران كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، 2003 – 2004، ص 196

[2] مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص 150

[3] الأمر رقم 95 – 25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995، المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 27 سبتمبر 1995

برنامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات العمومية جاء مخطط القويم الداخلي الذي يهدف إلى وضع كل الميكانيزمات التي من شأنها تحسين مستوى الإنتاجية و الاستعمال الأفضل للمواد و ارتكز هذا المخطط على العناصر التالية :

1 – الفحص الدقيق و الشامل للمؤسسة ، و هو عامل حيوي في المخطط لذا و جب اعداده بكل موضوعية حيث يحدد المسؤوليات للمؤسسة و يرمي إلى :

- تقييم مضبوط و موضوعي من حيث النظام المعلوماتي و مصداقية التسجيلات المحاسبية
- فحص مفصل لنقاط القوة و الضعف لجميع الوظائف الداخلية للمؤسسات و كذلك نظام التسيير الموجود
- تقيم تطور المهن و جميع النشاطات القطاعية

2 – تحديد الاستراتيجية و الأهداف الممثلة في :

- إعادة تنظيم لحماية الحصص في السوق الوطنية
- تحضير المؤسسة لعملية الخوصصة
- الاستعداد للبرنامج في الاقتصاد الدولي
- إعادة نظرة مثالية لاستغلال الموارد

3 – الاجراءات العملية وهدفها على المدى القصير هو تخصيص الموارد المستغلة و وضعها في التلاؤم مع حجم النشاط أي ما يناسب رقم الأعمال و يتطلب هذا :

- إدخال وسائل العقلنة لتوجيه هذا المخطط و المتمثلة في المحاسبة التحليلية ، نظام التسيير المعلوماتي و المراقبة
- وضع سياسة جديدة للتسويق و الاهتمام أكثر بالسياسة التجارية و وضع نظام جديد للتسعيرة ، و الاهتمام بالتوزيع و الاتصال
- التقليل من التكاليف الزائدة

إن تفاقم المشاكل الإدارية و المالية للقطاع العام و كثرة الخسائر مثلت عبئا كبيرا على ميزانية الدولة السنوية مما أدى إلى عجز الموازنة و عبئ الدين الخارجي أصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على المنظمة الاقتصادية و لعل أهم ما استحدث قانون 95 – 22 الموافق لـــ 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية و هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات مضمونها تقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الإنتاجية و أن يؤول هذا الدور إلى القطاع الخاص بنقل الملكية و معها الإدارة للقطاع الخاص أو ببقاء الملكية و نقل الإدارة إليه أو بتأجيرها فروع إنتاج مصانع و منشآت ، و تأخذ الخوصصة آثارها جدلا بين الاقتصاديين حول مدى أهميتها و جدواها الاقتصادية فالرافضون للفكرة يرون بأن لها آثار اجتماعية على مستوى الاقتصاد الكلي أما المؤيدين يرون أنها أفضل وسيلة لرفع

الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة عن طريق زيادة الإنتاجية و تعظيم الأرباح و بالتالي رفع كفاءة الاقتصاد العام بشكل عام وكذلك التخفيض من النفقات العامة و بالتالي تخفيض عجز الموازنة العامة

توصية تلك الموارد لخدمة المجتمع ككل كما أن الخوصصة تؤدي إلى الحصول على السلع و الخدمات بجودة اكبر وسعر أقل وتنوع أكبر نتيجة الزيادة في المنافسة واجتذاب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية وتعبئة المدخرات الوطنية و التخلص من الفساد الإداري .

5-قطاع الفلاحة :

يعتبر قطاع الفلاحة محور أساسي في الجزائر والذي حاولت الدولة أن تقوم بترقيته و إدماجه في المخطط الإقليمي وعليه كان لازما إجراء إصلاحات على القطاع وفق الجدول التالي :

الجدول (7): الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي

الإجـــــــــــــــــــــراءات	الفتـــــــــــرة
-الحد من دعم أسعار القمح.	1996
-الحبوب :وضع نظام مرجعي للسلع مرتبط بالأسعار العالمية بهدف الوصول إلى نظام سعر فعال ويخفف عبئ الضريبة .	1995
-اصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي وتفضيل إنشاء الضمان .	1995
وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي ، وقيمة الأراضي.	1995
تقديم إلى المجلس الشعبي الوطني مشروع قانون يحدد معايير خوصصة الأراضي الفلاحية .	

المصدر : محمد راتول – سياسات التعدي الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي .

ونجد أن برنامج الحكومة لسنة 1997 يهدف إلى مايلي :

لتحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي في هذا المجال عملت الدولة على :[1]

- القيام بعملية التطهير للنزاعات الفلاحية و هذا في إطار تطبيق الأمر المؤرخ في 1995/04/25 الذي يعدل ويتمم قانون التوجيه العقاري و المقصود هنا حوالي 5%من الحالات التي يتعين تسويتها
- تثمين أراضي المراعي و المحافظة عليها و ذلك بتصحيح أكثر النصوص المنظمة لها. من أجل تشجيع التنمية الدائمة لهذه المناطق والأخذ بعين الاعتبار حق الانتفاع لمربي المواشي، وإعطاء الجماعات المحلية صلاحيات التسيير بمشاركة المنظمات المهنية بالإضافة إلى تثمين وتوسيع الأملاك العقارية ووضع قانون لتحديد المساحات المخصصة للاستثمار و ضبط عمليات الاستصلاح المنتظرة

[1] برنامج الحكومة الموافق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني يوم 17 أوت 1997، مصالح رئيس الحكومة، ص 88 – 89

- تشجيع استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للخواص و ذلك بوضع تراتيب قانونية تضبط الإجارات الريفية مع تحديد مقاييس تشريعية للإلتزام بخدمة الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة والتي تمثل 28 هكتار.

- توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية، إن تنشيط الإنتاج الفلاحي مرهون بدفع العديد من الضغوط ولهذا لابد من اختيارات و مناهج مسطرة و تكييفها من أجل ذلك، وهذا عن طريق :

- التخفيف من الطابع المتقلب للفلاحة المعتمدة على تساقط الأمطار وذلك باللجوء إلى الإرشاد و استخدام مقاييس تقنية في الزراعة تتكيف مع الظروف المناخية و الفلاحية الاقتصادية المحلية، من خلال ثلاث برامج، الأول يتعلق بانجاز استثمارات إضافية قصد رد الاعتبار إلى بعض الساحات و البرنامج الثاني يخص تنشيط مشاريع استصلاح مساحات الري أما البرنامج الثالث يرمي إلى التشجيع على استخدام تقنيات السقي الملائمة و يتطلب لنجاح هذا البرنامج تنسيقا متواصلا أكثر من الهياكل التي تعني الري .

- تشجيع الاستثمار الفلاحي و تطوره و ذلك عن طريق التطور الميداني للتعاون الفلاحي مع تطوير آليات ضمان القروض، البيع الإيجاري لدعم الاستثمار الفلاحي بما في ذلك في الصناعات الخاصة بالتجهيزات الفلاحية و مواصلة سياسة الإعانة العمومية لصالح المنتجات الفلاحية ذات الأولوية من حبوب و منتجات الألبان.

- حماية مداخيل الفلاحين و ذلك عن طريق ترقية الجانب المهني الفلاحي المشترك قصد المساهمة في ضبط سوق المنتجات الفلاحية الرئيسية و استقرار الأسعار لصالح المنتجين و المستهلكين لتمكين الفلاحين من اقتحام سوق الجملة.

- تحسين الخدمات الفلاحية بترقية التشاور بفضل تدعيم الفرق الفلاحية و النظام التعاوني و المنظمات المهنية ، العمل على التنمية الدائمة للفلاحة و دلك عن طريق تثمين الموارد و الحفاظ على الأوساط الطبيعية لأن الجزائر مناخها جاف و شبه جاف و عليها الإختيار مما يناسب هذه البيئة حتى يتم تطوير المنتجات الفلاحية و الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة و تدعيم القطاع بالتقنيات الحديثة و الدراسات العلمية من شأنه أن يؤدي الى رفع إنتاج الحبوب و الوصول إلى أهداف سطرها برنامج العديل الهيكلي الى معدل 30 مليون قنطار سنويا قبل 1994 بدل 24 مليون المسجلة ي السنوات قبل 1994 كما يشتمل البرنامج دع حركية نشاط الصيد البحري و ذلك بتأطير هذا النشاط و ترشيده مع تحسين وسائل الصيد و تنمية الحركة التعاونية الخاصة بالقطاع الذي يشمل العمل في البحر و تسيير الأسواق وصيانة العتاد و التشجيع على تطوير القرض التعاوني و إنشاء مؤسسات صغيرة لصالح الشباب و تشجيع الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي على التوجه أكثر فأكثر نحو قطاع الصيد البحري كما ي ذلك ترقية الحيوانات و النباتات المائية.

6- قطاع السكن :

إن الإجراءات المتعلقة بالسكن كانت حسب الجدول الزمني التالي :

الجدول (8): الإجراءات المتعلقة بقطاع السكن:

الإجـــــــــــــــــــــــــــراءات	الفتـــــــــــــــرة
-الاتفاق مع البنك العالمي لتحديد مقاييس تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع السكن.	1995-1998
تنظيم سوق عقاري .	1995-1998
-مراجعة إيجار السكن الاجتماعي ووضع نظام احتياطي للتسوية الدورية يؤسس على تطور نفقات الاستغلال.	1995
-الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط يصبح بنك للسكن.	1997
-إنشاء شركة لإعادة التمويل العقاري.	1997
-إنشاء شركة ضمان القروض العقارية .	1997
-إنشاء رأسمال ضمان،و كفالة تعاضدية للترقية العقارية .	1997

المصدر : محمد راتول – سياسات التعدي الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي، مصدر سبق ذكره ص 266

المبحث الخامس :برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 / 2004

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على فترة يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت، تحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية. وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كافة التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، فهي تتدرج في إطار مكافحة الفقر. كما ترمي إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهات1 من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

*إختتام العمليات التي هي في طور الانجاز.

*إعادة الاعتبار للبنى التحتية وصيانتها.

*مستوى نضج المشاريع.

[1] Serivces du chef du gouvernement , le plant de relance économique , 2001- 2004 , les composantes du programme , p 04

*توفير الوسائل وقدرات الإنجاز، ولاسيما الوطنية منها.

*العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج، يجب الانطلاق فيها مباشرة.

وفي هذا الصدد نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات وذلك في الفروع التالية:

المطلب الأول :دعم النشاطات الإنتاجية

الفرع الأول: الفلاحة

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) يتمحور حول البرامج المرتبطة ب:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- إعادة تحويل أنظمة الانتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي.
- حماية الأنظمة البيئية الرعوية وتحسين العرض العلفي.
- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج.

الفرع الثاني: الصيد والموارد المائية

بالرغم من طاقاته، فإن هذا القطاع لا يحضى بالعناية المستحقة له، نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية.

إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة البناء، التصليح والصيانة البحرية،...إلخ وآخر التكييف، التقييم، التبريد، النقل،...إلخ للأنشطة الإنتاجية. إن إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها في إطار قانون المالية 2001 و بواسطة آليات أخرى مناسبة. ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص ب:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA)الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.

- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي(CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات
- إدخال إجراءات جبائية، شبه جبائية وجمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريعFIDA و CEE (0.2 مليار دج)

المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9.5 مليار دج.

المطلب الثاني :التنمية المحلية والبشري

الفرع الأول: التنمية المحلية

إن البرنامج المقترح والمقدر ب 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحليةعلى عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية(PCD) موجهة أغلبها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كافة التراب الوطني.

– إن المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية وبلدية)، الماء (AEP تطهير) والمحيط وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للإتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، لاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.

– يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية [1]

الفرع الثاني: التشغيل والحماية الاجتماعية

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دج. فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة(TUP–HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة.

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل 70.000 منصب شغل دائم بالنسبة لتلك الفترة لتكلفة قدرها 7 ملايير دج، أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان

[1] زرنوح ياسمينة، 2006، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، مذكرة تخرج ماجستير العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، جامعة الجزائر، ص 176

الأكثر ضعفا (3 ملايير دج) ، إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملاييردج)، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0.7 مليار دج) وأخيرا (3 ملايير دج) ترمي إلى تأطير سوق العمل

المطلب الثالث :تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب 210.5 مليار دج .هذا البرنامج يتشكل من ثلاثة جوانب :التجهيز الهيكلي للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

الفرع الأول: التجهيزات الهيكلي للعمران

تهدف إلى تحسين إطار معيشة سكان المراكز الحضارية الكبرى حيث يتمركز الفقر، وتم تقدير هذا البرنامج ب 142.9 مليار دج تتوزع على الشكل التالي[1]:

البنى التحتية للموارد المائية .....31.3مليار دج

البنى التحتية للسكك الحديدية .....54.6مليار دج

الأشغال العمومية .....45.3 مليار دج

تأمين الموانئ والمطارات والطرق ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرق بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس به حيث قدرت تكلفته ب 1.7 مليار دج.

الاتصالات مثل مشروع الحظيرة التكنولوجية للمدينة الجديدة سيدي عبد الله، تكلفة هذا المشروع تقدر ب 10 مليار دج.

الفرع الثاني: إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات

إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية . سمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين وسيكون السبب في خلق مناصب الشغل، هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي:

المحيط .....6.1مليار دج.

[1] زرنوح ياسمينة، المرجع السابق، ص 183

الطاقة .....16.8مليار دج.

الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة) .....35.6 مليار دج.

المطلب الرابع: تنمية الموارد البشرية

تقدر تكلفة البرنامج ب 90.3 مليار دج، تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذا لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية)، كما احتفظ بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي.

يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي:

التربية الوطنية .....27مليار دج.

التكوين المهني .....9.5مليار دج.

التعليم العالي .....18.9 مليار دج.

البحث العلمي .....12.38مليار دج.

الصحة والسكان .....14.7مليار دج.

الشباب والرياضة .....4 مليار دج.

الثقافة والاتصال .....2.3مليار دج.

الشؤون الدينية .....1.5مليار دج.

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم إتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (9) : السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001 / 2004)الوحدة : مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	_	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل	0.03	0.05	_	_	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص182

يتبين لنا من الجدول أعلاه، من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغييرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي

الخاتمة:

منذ استقلال الجزائر عن فرنسا وهي في عملية إصلاح مستمر، سلسلة لم تنقطع، شرعت فيها في عقد الستينات عندما ورثت اقتصادا متداعيا وغير منسجم، فتبنت الاشتراكية كمنهج للتنمية فشرع في عملية

إصلاح الاقتصاد ليصبح من اقتصاد رأسمالي تابع للاقتصاد الفرنسي إلى اقتصاد اشتراكي، واستمر في تطبيق هذا المنهج طوال حكم الرئيس هواري بومدين.

عندما جاء الرئيس الشاذلي بن جديد سنة 1979 وظهرت بوادر عيوب المنهج المركزي في التسييرشرع هذا الأخير في إصلاح آخر تضمن لا مركزية التسيير.

جاء بعدها التغيير الأكبر والإصلاح الأعمق نهاية 1987 بقرار الجزائر التخلي عن الاشتراكية وتبني اقتصاد السوق، وبدأت مرحلة جديدة طويلة في تاريخ الاقتصاد الجزائري رافقته فيها المؤسسات المالية الدولية ومتزامنة مع أزمات داخلية وخارجية عصفت بالجزائر في هذه المرحلة.

بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نهاية التسعينات وبداية خروج البلاد من أزماتها المريرة التي ألمت بها، شرعت في برامج إصلاحية لإصلاح ما دمر في التسعينات ومواصلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

مقدمة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة محور اهتمام الباحثين ورجال الأعمال في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي.

وبصفة عامة يتركز الجدل حول جدوى هذه الاستثمارات لما تحققه من منافع وفوائد، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: تعريف الاستثمار، مجالاته و أهميته

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : تعريف الاستثمار، مجالاته و أهميته

المطلب الأول : تعريف الاستثمار للاستثمار عدة تعاريف نذكر منها :

– الاستثمار:هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل والربح أو المال، عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي أو ملموس أو شكل غير مادي. [1]

– الاستثمار هو: التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة و لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو بأكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن : [2]

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل
- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم
- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم الحصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها

– الاستثمار: هو الزيادة في أصول المؤسسة كشراء التجهيزات والمعدات والعقارات والأسهم فهو أصل ثابت[3]

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار

يقصد بمجالات الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي حيث قسم المختصون الاستثمار استنادا إلى عدة معايير هي :

الفرع الأول: يقسم الاستثمار وفق هذا المعيار إلى ما يلي:

1 – الاستثمارات المحلية: هي جميع الميادين المتوفرة على المستوى الوطني أي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية.

2 – الاستثمارات الأجنبية: يقصد بها قيمة رأس المال المحول من بلد للآخر بأي شكل من الأشكال ويمكن تقسيمه إلى مباشر وغير مباشر:

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر: هو الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه القانون في بلد آخر ويأخذ هذا الاستثمار في الغالب شكل فروع الشركات الأجنبية ومشروعات مشتركة حيث عرفه Gley Bertin " هو ذلك الاستثمار الذي يلتزم السيطرة أي الإشراف على المشروع ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو الغير متساوية، كما أنه يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم، ويمكن للمنشأة على هذا النحو أن تحوز على الشخصية القانونية ".

[1] طاهر حيد حردان، سنة النشر 1997 ، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ص 13
[2] زياد رمضان، سنة النشر 1998، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ص 13
[3] بوزارة خديجة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة تخرج ليسلنس غير منشورة دفعة 2003، المدية، ص 8

ب. الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يمثل ملكية الأوراق المالية على اختلاف أنواعها كالأسهم والسندات.

وضمانات القروض التي يتحصل عليها المقرضون مقابل رأس المال المستثمر ويمكن أن يقترن هذا النوع من الاستثمارات في بعض الأحيان بنقل الخبرات أو التكنولوجيا حيث لا تعطي هذه الاستثمارات الحق في الرقابة على نشاط المؤسسة، فهو يبقى من اختصاص المستثمر.

الفرع الثاني: المعيار النوعي

تصنف الاستثمارات حسب هذا المعيار إلى حقيقية وأخرى مالية:

1. استثمارات حقيقية: و تعني الإنفاق على الأصول الانتاجية أو السلع والخدمات الاستثمارية الجديدة والذي يترتب عليه إنتاج إضافي، فرض عمل إضافي وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة
2. استثمارات مالية : و تتمثل في الاستثمار في سوق الأوراق المالية أي حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل الأسهم والسندات، بمعنى تداول الأوراق الائتمانية.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار

للاستثمار أهمية كبرى نظرا للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والمتمثلة في:

الفرع الأول: أهمية الاستثمار

إن تطور الدول وتقدمها اليوم يقاس بحجم استثماراتها التي هي أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني ومستوى المعيشة وعليه فإن الاستثمارات ذات أهمية اقتصادية، اجتماعية واستراتيجية تكمن في الدور الحاسم الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي، فهو متغير هام في تحديد الطاقة الإنتاجية وعامل زيادتها، هذا بالإضافة إلى كونه من مكونات الطلب الكلي.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

يهدف الاستثمار إلى ما يلي:

- تحقيق العائد: يتمثل الهدف العام للاستثمار مهما كان نوعه في تحقيق الربح فكل فرد يوظف أمواله هدفه تحقيق الربح.
- تكوين الثروة وتنميتها: يتم هذا الهدف عندما يحظى الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين ثروة في المستقبل و تنميتها.
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات: فالمستثمر يسعى إلى تحقيق دخل مستقبلي من خلال الاستثمار
- المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات الاستثمار حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة تعاريف نذكر منها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية بهدف تحقيق العائد. [1]
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو: شركات أو مشروعات تؤسس في البلدان المضيفة للاستثمارات بناءا على اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، أو بموجب القوانين المحلية للبلد المضيف للاستثمارات الخارجية وتأخذ مثل هذه الشركات أو المشروعات شكل شركات المساهم أو غيرها من أشكال الشركات، تمارس نشاطها في البلد المضيف وتخضع لقوانين و نظم ذلك البلد.
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو: تملك المستثمر لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارته مع المستثمر الوطني في حالة شراكة بينهما أو استثمار مشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة له فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية، التكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة. [2]

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن تعريفه ينحصر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة في حالة الملكية المطلقة في مشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال النشاط إلى الدولة المضيفة

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

1 – أهميته بالنسبة للدول المستثمرة:

- الحصول على الأرباح، وتدويل المنتجات والخدمات، ويعتبر هذا الأخير من استراتيجيات الشركة المتعددة الجنسيات في تدويل نشاطها من أجل ارتفاع الإنتاجية، وزيادة وتعدد الابتكارات الحديثة وتنمية البحوث والدراسات وخلق جو من التنافس.
- تقدم البلدان النامية للمستثمرين الأجانب معدلات عائد أعلى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] طاهر موسى عطية، 2000 ، أساسيات الأعمال الدولية، دار النهضة العربية ، مصر، ص 169

[2] عبد السلام أبو قحف، 1998، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، ص 19

وتدفقات محافظ الأوراق المالية، حيث وصل معدل العائد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثمانينات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى باقي الدول السبع الأخرى إلى 8% في المتوسط.

- تحصل الشركات الأجنبية على ميزات تنافسية وخاصة في الصناعات التي تكون فيها نفقات البحث والتطوير والإعلان هامة، الأمر الذي يجعلها تعمل بربحية أكثر في بيئة أجنبية[1].
- توفير مكاسب في الكفاءة والإنتاج للشركات المستثمرة من شأنه أن يرفع العائد على رأس المال، وكذلك الادخار، وتكون مكاسب التخصص أكبر كلما توفرت الفروق في الأسعار بين الدول بالنسبة للمنتجات المتماثلة، وتشير التقديرات إلى أن مكاسب الدول الصناعية تتراوح بين 0.3 و0.4% من الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية وهذا في ظل عوائد داخلية متزايدة الحجم، وإلى 0.75% في ظل عوائد متزايدة خارجية[2].

2 – أهميته بالنسبة للدول المضيفة:

- يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى توسيع الممتلكات الوطنية، وخلق طبقات جديدة من المسيرين في المستقبل من أجل المساهمة في مشاريع الاستثمار وإنشاء مشاريع جديدة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدرا هاما لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية، والتي تمثل أساس أي برنامج تنموي.
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى تخفيض التضخم، وبالتالي الاستفادة العامة للمستهلكين من منتجات جديدة وذات نوعية مرتفعة، وتستفيد الحكومة من ازدياد حصيلتها الضريبية.
- يساعد الاستثمار الأجنبي في الحصول على التكنولوجيا وتنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول المضيفة.
- رفع معدلات التكوين الرأسمالي مع خلق علاقات جديدة وتنمية مختلف القطاعات الإنتاجية.
- المساهمة في تخفيض حدة البطالة من خلال خلق فرص جديدة للعمل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الناتج الوطني المحلي، مما يزيد في الدخل الفردي، وتحسين القدرة الشرائية، وبالتالي يشجع الاستهلاك.
- تنمية المنافسة المحلية في إنتاج السلع والخدمات مع وجود شركات أجنبية تساهم في كسر حدة الاحتكار الوطني.
- اتساع الاستثمارات الأجنبية يدفع إلى فتح أسواق جديدة للتصدير خاصة عندما تكون الشركات المستثمرة تمارس أنشطة إنتاجية وتتم في أسواق بعض السلع على المستوى العالمي.

---

[1]– مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي– مارس 1993، ص14.

[2]– مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي– مارس1996 ، ص39.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر لكنها لم تركز على أساس موحد بل تعددت الأسس.

الفرع الأول: النظريات التقليدية

هذه التفسيرات مجسدة في مجموعة من النظريات التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية والمتمثلة فيما يلي:

1 – نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو: جاءت هذه النظرية بعد الانتقادات التي تعرضت لها نظرية الميزة المطلقة لآدم سميت من طرف دافيد ريكاردو الذي قام بتفسير أساس التبادل الدولي على مبدأ الميزة النسبية في سنة 1817.

والذي ينص على أن كل بلد سيتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلع التي ينتجها بتكلفة منخفضة نسبيا وفي مقابل ذلك كل بلد سيستورد تلك السلع التي ينتجها بتكلفة مرتفعة نسبيا وبالتالي هدا المبدأ هو أساس قيام التبادل الدولي بين الدول من جهة أخرى ومن جهة أخرى هو وسيلة تعظيم المنافع بحسب ما جاء في مضمون النظرية وقد تعرضت لعدة لانتقادات منها:

- اعتمادها على فرضية عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول.
- اعتبار أن الميزة النسبية ثابتة.
- لم تجسد لتفسير الاستثمار المباشر الأجنبي.

2 – نظرية هيكشر – أولين: بعد الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الكلاسيكية وعلى رأسها نظرية ريكاردو مما أدى إلى ظهور أفكار جديدة من بينها أفكار كل من هيشكر والين رواد النظرية السويدية التي توصلت إلى تحديد

أسباب الاختلاف بين الميزة النسبية وبين البلدان حيث يروا أن سبب التفاوت في التجارة الدولية هو من حيث توفر عناصر الإنتاج، هذا التفاوت من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه شتى العناصر مما يبرز قيام التجارة بين مختلف الدول[1] وهدا الاختلاف يقوم على عاملين رئيسين هما:

- درجة الندرة أو الوفرة لعناصر الإنتاج بين البلدان يؤدي إلى اختلاف أسعارها النسبية.
- الاختلاف في استخدام عناصر الإنتاج معناه الاختلاف في دول الإنتاج حيث ترى أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل وانخفاض الأجور مع دولة أخرى يمكنها إنتاج السلع كثيفة العمل.أما الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال فعليها القيام بإنتاج السلع الكثيفة رأس المال.

[1] زينب حسين عوض الله ، سنة النشر1999 ،الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا ، دار الجامعة الجديد للنشر الاسكندرية مصر، ص 56

إن هذه النظرية في الواقع قد أهملت ظاهرة قيام الاستثمار المباشر الأجنبي لافتراضها عدم وجود تداول رؤوس الأموال والمواد الأولية إذا أهملته كيف فسرته إذن تحذف هذه النظرية

3 – نظرية رأس المال: ركزت في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل وحيد من بين عوامل الإنتاج وهو رأس المال النقدي الذي يعتبر بمثابة القيمة النقدية للسندات التي تمثل ملكية رأس المال التقني للمؤسسة.ولقد انطلقت هده النظرية في تفسيرها من شرحها لهيكل نشاطات المؤسسة عبر مفهوم مكافأة رأس المال وكل التغيرات التي تطرأ عليه خلال سيرورة الاستثمار ينزع رأس المال للتدفق من المناطق التي تتمتع بفائض وذات معدل هابط العائد إلى المناطق التي تعاني من ندرة نسبية فيه. حيث يمكن الحصول على عائد مرتفع نسبيا والذي تطلق عليه النظرية الحدية مصطلح الفائدة حيث اعتبرت أن رأس المال يتحرك تلقائيا أينما كانت فائدته أكثر ارتفاعا [1] أما في حالة عدم وجود التفاوت فعلى المستثمرين توجيه رؤوس أموالهم إلى قطاعات اقتصادية تمتاز بدرجة عالية من الأمان وبالتالي إذا كان عائد الاستثمار أدني من العدل المطلوب أو المنتظر فيجب الاستغناء عنه. ولقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات منها:

- التماثل بين الربح والفائدة لدى الكلاسيكيين وفي هذا الجانب اعتبر أن من يقرر الاستثمار ليس هو الادخار وإنما صاحب المشروع الذي يهدف إلى أقصى ربح.
- لا يتجسد الاستثمار بغرض تعظيم العائد بل هناك أهداف أخرى مثل التوسع كاختراق أسواق جديدة.

4 – نظرية أخطار التبادل: ترى أن معدل التبادل هو المحرك الأساسي للقيام بالاستثمار المباشر الأجنبي واعتمدت في تفسيرها على أن هناك مناطق نقدية مختلفة في العالم منها مناطق تمتاز بالعملة الضعيفة، فحسب هذه النظرية أن المؤسسات التي لها عملات قوية تلجأ لاستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في المناطق التي لها عملة ضعيفة وعلى سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية المحققة والمتدفقة في بعض الدول الأوروبية. وعليه ترى هده النظرية أنه يجب على المؤسسة عند اتخادها لقرار الاستثمار في الخارج أن تراعي معدل التبادل أولا وكل الأخطار المتعلقة بتغيراته لذلك تعرضت لانتقادات حادة كسابقتها كونها اقتصرت على الاستثمار المباشر الذي يتجسد بين المناطق النقدية المختلفة في العالم ودراسة حركة رؤوس الأموال التي تحدث بين مختلف هذه المناطق. أي في نظرها أن الدولة التي لها عملة قوية تستطيع أن تستثمر في دولة ذات عملة ضعيفة وهذا لا يمكن تقبله.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن النظرية الكلاسيكية قد عجزت عن تقديم تفسير مقنع وواضح وقد يعود ذلك مرة لإضاءتها غير مقبولة واقعيا هذا من جهة ومن جهة أخرى لكون أن جل أفكارها تدور حول ظاهرة التبادل الدولي. فهذه النظريات أهملت التباين الموجود بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

[1] محمد السيد سعيد، سنة النشر 1978، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية للكتاب مصر، ص 49

الفرع الثاني: النظريات الجديدة

1 – نظرية عدم كمال السوق: ظهرت من خلال ظهور الأسواق التي تتميز بالنقائص والعيوب في ظل ظروف كانت تقر بمختلف العيوب التي ميزت النظريات الكلاسيكية بشأن محاولة تفسيرها لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تم صياغتها سنة 1960من طرف الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر محاولة منه لتفسير كيفية قياس الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عيوب الأسواق. انطلق هايمر في تفسيره من الانتقادات التي وجهها للنظريات السابقة فيما يخص انتقال رؤوس الأموال من الدول التي يتوافر فيها عنصر رأس المال بكثرة ومعدل فائدة ضعيف إلى تلك التي تمتاز بندرة هذا العنصر ومعدل فائدة مرتفع وحسب وجهة نظره لم تصل محاولاتها إلى تقديم تفسير كيفية جريان الاستثمارات تقاطعها بين كل من أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وبما أن الأسواق الخارجية تتميز بعوائق منها اللغوية، الثقافية، القانونية وكذلك أدواق المستهلكين والتي يمكن أن تصادفها الشركات الأجنبية مما يؤدي إلى تحملها تكاليف إنتاج إضافية ولهذا يجب أن تتميز عن الشركات المحلية المنافسة بعدة ميزات منها:

- توفر تكنولوجية إدارية تنظيمية.لتواجه مختلف العوائق وتحقق ربح أعلى.
- إن الشركات التي حققت تطورا بارزا في إمكانياتها التكنولوجية تكون لديها الأفضلية في الإنتاج المباشر في الخارج عوض التخلي عن رخصتها في بيئة خارجية تكون فيها حماية حق المعرفة غير مضمونة.

ومنه نلاحظ أن النقائص المسجلة تدفع بالشركات الأجنبية للتوطن في الخارج ومن تم استغلال كل إمكانياتها التكنولوجية ودلك بمراعاة شرطين أساسين هما:[1]

- تغطية كل التكليف والأخطار الخاصة بعملية الاستثمار في بيئة دولية ومن ثم تعظيم الربح.
- امتلاك إمكانيات مختلفة (تقنيات البيع، إمكانيات تكنولوجية ....) من شأنها أن تجعلها قادرة على الاستثمار خارجيا حيث تعرضت لانتقادات منها:
- اعتمدت في تفسيرها على الشركات الكبرى(الشركات متعددة الجنسيات) وبالتالي وجهت كل اهتماماتها التحليلية والتفسيرية إلى مثل هذه الشركات وعلى عدد محدود جدا منها دون الشركات الأخرى.
- اعتمادها في التفسير على ميزة واحدة وهي التكنولوجية.
- فسرت قيام الاستثمار في قطاع الإنتاج دون قطاع الخدمات.

2 – نظرية دورة حياة المنتوج: إن العيوب التي ميزت النظرية السابقة مهدت الطريق لبروز نظرية دورة حياة المنتوج لريدموند فرنون والتي تتضمن دراسة معمقة حول إستراتجية الشركات الأمريكية– متعددة الجنسيات من حيث التمويل والتوطن في الخارج إلى جانب دلك تعتبر بمثابة أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين القارة والاستثمار الأجنبي ولقد عرفها بناءا على الأعمال الخاصة بالتسويق حيث أكد على إن الشركات الأمريكية تستطيع إنتاج سلع جديدة وإدخال أساليب جديدة لأجل التوظيف في

[1] عمر صقر، 2002 / 2003 ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ،الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع مصر، ص 48

الخارج بحكم الميزة الاحتكارية المطلقة فيما يخص مختلف المعارف التكنولوجية لكن مع مرور الزمن تشتد المنافسة الدولية، وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتوج مما يؤدي إلى انخفاض الميزة الاحتكارية لهده الشركات بسبب الشركات المنافسة لأنها تصبح قادرة على الإنتاج ولكن بتكاليف منخفضة حيث تضطر الشركات الأمريكية إلى بحث على منتوج بديل وإستراتجية جديدة للتوطن. ولقد استطاع ريمود فرنون إن يبرز ما توصل إليه عبر استخدامه لنموذج يعرف بدورة حياة المنتوج والذي فسر من خلاله كيفية قيام الاستثمار الأجنبي وكيفية توسعه وكذلك الأسباب التي ساعدت على انتشار الابتكارات والمعارف التكنولوجية في الدول المضيفة وهذه الدورة تتضمن أربعة مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى: هي مرحلة الابتكار أين نجد الدول المخترعة الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بشروط الابتكار من الموارد البشرية المؤهلة تكنولوجيا عالية، طلب فعال، نفقات لازمة للبحث والتصدير واتساع السوق الداخلي، هذه الشروط تمكنها من ابتكار منتوج جديد حيث نجد في هذه المرحلة أن حجم الإنتاج يفوق مستوى الطلب المحلي وبالتالي البحث عن الأسواق الخارجية.
- المرحة الثانية: تقوم الدول المخترعة إلى دفع الشركات إلى التوسع في الأسواق الدولية من أجل تعظيم الأرباح في أسرع وقت ممكن وبالتالي انخفاض نفقات الإنتاج حيث نتحكم في الأسعار التي تسمح لها بتغطية نفقات التسويق وتحقيق الأرباح وتعرف هده المرحلة بالتوسع الحقيقي.
- المرحلة الثالثة: تعرف بمرحلة النضج وهي تتميز بما يلي:
- التوقف عن استيراد المنتوج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب معرفة التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجه وبالتالي أصبحت قادرة على إنتاجه.
- صادرات الدول المخترعة في استقرار نظرا لتزايد الطلب على المنتوج من طرف الدول النامية المختلفة مما يؤدي إلى تزايد المنافسة بين الدول المخترعة والدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكن هده الأخيرة من تصدير خارجها
- المرحلة الرابعة: تعرف بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول وتتميز بالانخفاض البارز في صادرات الدول المخترعة بسبب المنافسة الشديدة التي تسببت في ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها مما أدى إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى ومن تم انخفاض تكاليف إنتاجها.

من خلال التعرض لمضمون هذه النظريات في تفسيرها لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ اتفاقها في نقطتين هما:

- الشركات التي تستثمر في الخارج يجب أن تتوافر لديها الميزة الاحتكارية أو التنافسية في أحد العوامل التالية (تكلفة رأس المال، اقتصاديات الحجم، النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير، النفقات الخاصة بالإشهار).
- أن تكون المزايا الاحتكارية كافية ومعتبرة وهامة لأجل تعويض تكاليف التوطن في الخارج وتغطيتها.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: الأشكال الكلاسيكية

وتتمثل فيما يلي:

1 – إقامة أو إنشاء فرع: لقد أخذ الاستثمار شكل إنشاء وحدات جديدة إلى غاية سنوات السبعينات فبهذه الطريقة تمكنت الشركات المتعددة الجنسيات الأولى التابعة للبلدان الصناعية (بريطانيا، فرنسا والو م أ) من التوطن في البلدان النامية، و يتميز هذا النوع على أنه بمنح المستثمر الأجنبي خاصية تضمن له مراقبة للعملية، هذا بالإضافة إلى سطرته على التكنولوجيا التي قد لا يرغب في نقلها إلى البلد المضيف إلا أن المستثمر هنا يتحمل مسؤولية رأس المال، اختيار الموقع، تأمين الخبرات الفنية والإدارية، رقابة سير العمل في المشروع وتسويق منتجاته

وبطبيعة الحال فإن الأسلوب يناسب فقط المؤسسات الضخمة ذات الإمكانات الفنية المتطورة في الاقتصاديات الأوروبية و الأمريكية[1] ، ثم تراجع هذا الشكل ابتداء من سنوات السبعينيات راجع لبطئ تنفيذه و مدة استخدامه في انجاز وحدات الإنتاج

2 – اكتساب الحيازة: تسمح هذه العملية للمؤسسة الأجنبية بأخذ المراقبة من مؤسسة أخرى عن طريق امتلاك 50 % على الأقل من رأسمالها، وعرف هذا الشكل من الاستثمارات المباشرة في كل القطاعات و النشاطات، تتطلب هذه العملية نوعا كبيرا من التنسيق في الاستراتيجيات والأهداف حيث أن الحيازة تتطلب الاحتفاظ بالبنية الجديدة التي تتوافق والمصالح الموحدة للمتعاملين. ويهدف من هذا النوع من الاستثمار تحقيق المزايا التالية:

- تعزيز الوضعية التنافسية.
- سرعة اختراق الأسواق.
- انخفاض التكاليف بسبب عدم تحمل المستثمر الأجنبي لبعض التكاليف مثل مصاريف إعداد الدراسات المتعلقة بالمرد ودية والفعالية.

3 – الشركات المختلطة: هي طرفين أحدهما محلي والآخر أجنبي أو أكثر من طرفين بتأسيس شركة مختلطة وذلك بالاشتراك إما في رأس المال أو في إدارة أو ببراءات الاختراع[2] وقد تأخذ الشركات المختلطة بين كل شركة دولية وأخري محلية أو شركة دولية ومستثمر محلي أو مؤسسة مشتركة بين هيئة حكومية وشركة دولية حيث تختلف مبررات إنشاء الشركات المختلطة حسب مكان توظيفها ففي الدول الصناعية يعود إنشائها لأجل تقييم تكاليف البحث و التطوير المرتفعة في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية وتعجيل سير التدويل، أما في الدول النامية فيتعلق الأمر أحيانا بالاستراتيجيات المتعددة من قبل

[1] حكمت شريف التشاشي، 1980، استثمار الأرصدة وتطوير الأسواق المالية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 60
[2] عبد السلام أبو قحف، 1993، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 228

الدول المضيفة من خلال فرضها هذا الشكل بصفة مباشرة من طرف سلطتها بطريقة قانونية أو بصفة غير مباشرة عن طريق سياسة مراقبة هذا الاستثمار، و ذلك سعيا لتحقيق بعض المزايا منها:[1]

- تشغيل العناصر المهنية و الفنية المحلية في الوظائف الإدارية والمهنية العليا في المشروع الأجنبي.

الفرع الثاني: الأشكال الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر

1 – عقود الترخيص: يعطي العقد الحق للشركة المحلية في استخدام الخبرة من الشركة الدولية وتكون هذه الخبرة سواء في مجال الإنتاج أو التسويق وحق استعمال العلامة التجارية لشركة الدولية وقد تكون هذه التكنولوجيا على أن يأخذ صاحب هذه الخبرة أو الترخيص مقابل له أيضا عدة أشكال مثل: مبلغ جزافي، نسبة من الأرباح وجزء من الإنتاج.[2] في هذا الشكل من الاستثمار تمثل التكنولوجيا أصلا وليست مبيعات ويتعلق الأمر في هذا الشأن فقط بامتياز لأن التكنولوجيا تبقى ملكية البائع، حيث تحقق هذه العقود للشركات الأجنبية مزايا من بينها حماية النظام الاحتكاري في مجال التكنولوجيا من التصدع نتيجة الشيوع، التقادم والتقليد وبالتالي لا ترخص المبتكرات التي تستطيع الاحتفاظ بها كمورد احتكاري.

2 – عقود التسيير: تتم هذه العقود ما بين مالك محلي للمشروع والشركة الأجنبية لتوفير الخدمات الفنية اللازمة لتشغيل المشروع في مجال الإدارة وعادة ما تشمل هذه العقود توكيل المالك المحلي للشركة الأجنبية حق اتحاد القرارات في مجال الإدارة الكلية والتخطيط، التعليم، الاستخدام، الموازنة، المحاسبة وإدارة الإنتاج بما فيها الصيانة، الرقابة والتسويق وترتكز هذه العقود خاصة في مجال السياحة الفندقية و الصحة.[3]

3– عقود المفتاح في اليد: عكس الشكل السابق ينتهي دور المستثمر الأجنبي وقت انتهائه من بناء المشروع وتسليم مفتاح تشغيله كما هو الحال في قطاع المباني، إنشاء المصانع ومحطات الكهرباء والفنادق، فبمقتضى هذه العقود تقوم الشركة الأجنبية بتوفير كل ما يلزم لإنشاء وتشغيل مشروع معين ويشمل ذلك عادة القيام بالتصميم الهندسي الأساسي وعملية البناء ذاتها وتوفير الآلات والمعدات والتكنولوجيا حيث تفضل الشركات الأجنبية استعمالها للمزايا المتعددة منها: عدم المخاطرة برأسمال كبير كما أن عقود المفتاح في اليد الوسيلة الأساسية للتخلص من قيود الدولة التي تواجه الشركات الأجنبية حينما تريد التوسع في بلدها الأم.

4 – عقود المنتج في اليد: يعتبر هذا النوع كسابقه غير أنه يتميز بإضافة مرحلة أخرى تتمثل في التشغيل العلمي للوحدات و كذا تكوين العمالة المحلية، وبالتالي هي امتداد لعقود المفتاح في اليد، حيث تقوم في هذه العقود الشركة المقاولة بتدريب الفنيين المحليين حتى اللحظة التي يمكن فيها إدارة المشروع

[1] محمد السيد سعي، 1980، الشركات العابرة للقارات ومستقبل الظاهرة القومية، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 43
[2] طاهر موسى عطية، المرجع السابق، ص 173
[3] B.Hugonnier, investissements direct, coopération international, et firme multinational, économica ,paris, p 18

على نحو مستقل وقد يمتد هذا النوع فيشمل ضمان الشركة المقاولة بيع جزء أو كل الإنتاج من المشروع، موضع التعاقد وقد يكون هذا البيع بحد ذاته أسلوبا لسداد القيمة المالية للعقد بجوانبه المختلفة.

5 – عقود اقتسام الإنتاج والمعادن: في هذا النوع من العقود تتحمل الشركات الأجنبية مهمة البحث والتنقيب، وفي حالة النجاح يكون لها استغلال المعدن وهذا بالتعاون مع الشركاء المحليين ويعوض لها مصاريف البحث والتنقيب بمنحها جزءا هينا من الإنتاج.

6 – عقود المقاولة من الباطن: هو عبارة عن اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين بموجبها يقوم أحد الأطراف بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامته التجارية وله عدة أشكال هي:

أ. الصنف الأول: في هذا الصنف يكون طرفي الاستثمار مستقلين ويقعان في بلدين مختلفين أحدهما دولة متقدمة وأخرى نامية.

ب. الصنف الثاني : يمثل اتفاقية بين أحد فروع شركة متعددة الجنسيات وبين شركات محلية وطنية داخل الدولة المضيفة، حيث تقوم الشركة المحلية بتصنيع مكونات السلعة وتوريدها إلى الفرع الذي يقوم بدوره إما بتصديرها كمنتج نهائي للسوق الخارجية أو بيعها في السوق المحلية بالدولة المضيفة أو تصديرها للدولة أو الشركة الأم.

ج. الصنف الثالث: يتم الاتفاق بين فرعين من الفروع يكون أحدهما تابع لشركة متعددة الجنسيات، أما الآخر يكون تابعا لشركة أخرى متعددة الجنسيات بحيث يقع هذين الفرعين في نفس البلد المضيف حيث تقوم الشركة المحلية بتصنيع مكونات السلعة وتوريدها للفرعين اللذين يقومان إما بتصديرها كمنتوج نهائي للسوق الخارجية أو بيعها في السوق المحلية أو إرسالها إلى الشركة الأم.

د. الصنف الرابع: هو اتفاقية بين إحدى الشركات المتعددة الجنسيات وبين أحد فروعها أو بين فرع من فروع هذه الشركة في بلدين مختلفين، حيث تستبعد الشركات المحلية بالدولة المضيفة وله عدة ميزات نذكر منها :

- التمتع بالاستقلالية المالية الذاتية.
- تصريف جزء من الإنتاج.
- مسؤولية تحديد الأجور و شروط العمل ترجع للطرف الأجنبي.

غير أنه رم مميزات هذا الصنف لا يخلو من بعض العيوب منها:

- بقاء الشركات المحلية مجرد شركات منتجة وعدم مشاركتها في عملية تطوير المنتوج والتسويق.
- امتناع الدولة النامية عند استعمالها لهذا النوع من طرح بعض الأسماء التجارية واتكالها على البلدان المتقدمة.

المطلب الرابع: مبادئ وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: المبادئ الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل المبادئ الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :[1]

1 – مبدأ الشفافية والتناسق: يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز

وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية من طرف الدول.

2 – مبدأ سهولة حركة رأس المال : ويعني به حرية حركة رؤوس الأموال بالدولة والمواد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويشمل نقطتين هما:

أ. مبدأ حرية التحويل: يتضمن تحويل رؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية بكل حرية.

ب. مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة: على الدولة القيام بما يلي لتحقيق ذلك:

- وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.
- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لانجاز واستغلال الاستثمارات.
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس المال الأجنبي.

3 – مبدأ الاستقرار: لهذا المبدأ دور هام في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي، وهذا نتيجة لوجود عدة أخطاء يمكن أن تهدد الاستقرار، وبالتالي يؤدي إلى عدم ترقية الاستثمار الاجنبي مثل :

- أخطار نزع الملكية واستلاء التأمين.
- أخطار الحروب والانتفاضات.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة إلى: [2]

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية.
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها.

---

[1] هشام فاروق، 2002، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، محاضرات الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، ص 17

[2] هشام فاروق، المرجع السابق، ص 22

- تقليل المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات والشركات الأجنبية.

المطلب الخامس: محفزات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عاملان أساسيان يحكمان قرار الاستثمار هما:

1 – مدى توفر فرص جيدة الاستثمار: حيث يتوقع المستثمر الأجنبي هذه الفرص أن تحقق عائدا يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى أو قطاعات أخرى، ويتطلب ذلك ثبوت المشروع والاستثمار من كل جوانبه: الفنية، المالية، الإدارية والتسويقية .

2 – مدى توفر مناخ الاستثمار: يقصد به مجمل الظروف والأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات والآراء التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدراسة والتعليل ومن بينها :

1- نظرية عدم كمال السوق التي تفترض غياب المنافسة الكاملة بين الدول النامية وانخفاض المعروض السلعي فيها مع عدم قدرة الشركات الوطنية من منافسة الشركات الأجنبية.

2- نظرية الشركة الصناعية مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحا اكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة.

3- نظرية دورة حياة المنتوج التي تؤكد أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

4- نظرية الموقع ركزت اهتمامها على اختبار الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الشركات متعددة الجنسيات أي تركز على المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم هده المحددات المناخ الاستثماري والإجراءات الحمائية للعوامل المرتبطة بالتكاليف إضافة إلى العوامل التسويقية، الحوافز والامتيازات

5- نظرية المواقع الجديدة: والتي تضيف المحددات التالية: [1]

- مجموعة من المتغيرات الشرطية والمتمثلة في خصائص المنتج والدولة وعلاقتها بالدول الأخرى.
- مجموعة من المتغيرات الدافعة المتمثلة في خصائص مميزة للشركة والمركز التنافسي.

[1] عمر صقر، المرجع السابق، ص 47

- مجموعة من المتغيرات الحاكمة وتتمثل في الخصائص التنظيمية للدولة المضيفة والعوامل الدولية وخصائص مميزة للدولة الأم للشركة.

وعموما يمكن تحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العوامل التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي: لقد أسفرت بعض الدراسات التطبيقية عن وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في جذب الاستثمار حيث ترجع أهمية هذا الناتج إلى زيادة نسبية للمحددات الأخرى في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على حجم السوق.
- سعر الصرف: أوضحت الدارسات التطبيقية أن الشركات المتعددة الجنسيات تتفاعل بردود أفعال عكسية مع تقلبات أسعار الصرف والشركات المتعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض قيمة العملة أو عندما تتوقع التضخم وهناك وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف النسبي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- معدل التضخم: إن ارتفاع التضخم في الدولة المضيفة له تأثير كبير مع مدى ربحية السوق بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري لأن المستثمر الأجنبي بحاجة إلى إثبات الأسعار.
- الإصلاح الاقتصادي: ويقصد به ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق وتقليل نطاق التداخل الحكومي حيث أن برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول اللاتينية قد أضعفت حوافز الشركات المتعددة الجنسيات نظرا لانخفاض القيود الحمائية أنه للإصلاح الاقتصادي دور إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي حيث تؤثر مستويات الضريبة الجمركية على معدلات الاستثمار المتجه للسوق المحلي فقط.
- الاستقرار السياسي: تشير بعض الدراسات إلى تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى الاستقرار السياسي في الدول المضيفة حيث توصلت الدراسات إلى ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب السادس: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار على الدول المضيفة حيث يؤثر على هيكل اقتصاد الدولة المضيفة كذلك يؤثر على مستوى التشغيل وتركيبة عوامل الإنتاج بما في ذلك التقنية ورأس المال البشري ومن هذه الآثار نذكر ما يلي:

الفرع الأول: الأثر على العمالة

من بين الدوافع التي سمحت بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة إيجاد حلول لقضية البطالة من خلال امتصاصها لجزء منها وكذلك تأهيل اليد العاملة التي سيتم تشغيلها وتكوينها تكوينا جيدا لما تمليه متطلبات المعارف التكنولوجية، التقنية والفنية، هذا وتجدر الإشارة إلى وجود نوعين من الآثار هما:

1- الآثار المباشرة: هي التي يتسبب فيها المستثمر الأجنبي بفعل مشروعاته الاستثمارية على مختلف الجوانب التي تخص مستوى العمالة كالتوظيف والأجر، وهي الآثار التي يخلفها المستثمر تتحكم فيها عوامل رئيسية هي:

- المشروع: يتمثل في مختلف أشكاله التي تتجسد ميدانيا حيث يعتمد على الأسلوب الذي تختاره الشركات الأجنبية للدخول في تلك الاقتصاديات.

- المنافسة: فبحكم المزايا التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي يمكن لهذا العامل أن يؤدي إلى تحقيق فرص جديدة للعمل وذلك عند إقرار التوسع في مختلف النشاطات.

2- الآثار غير المباشرة: يمكن حصر أثاره غير المباشرة فيما يلي:

- العمالة المولدة بشكل غير مباشر في مجمل الاقتصاد المحلي نتيجة لما ينفقه العمال أو حائز وأسهم الفرع الأجنبي.

- التوسع أكثر في مجال الاستثمارات من أجل تحقيق المزيد من الحاجيات من السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة تشغيل يد عاملة إضافية من طرف هذه الشركات.

- آثارها على مستوى العمالة نتيجة للمنافسة الشديدة بين المؤسسات المحلية والشركات الأجنبية وذلك من خلال ما يلي:

- تشغيل يد عاملة تكون مؤهلة من الشركات المحلية من اجل منافسة الشركات الأجنبية.
- عدم قدرة الشركات المحلية على تشغيل عمالة إضافية بسبب فقدها لغرض الاستثمار وذلك لشدة منافستها من قبل الشركات الأجنبية.

الفرع الثاني: ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو عبارة عن تقرير يأخذ قيم العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه ولأجل الحكم الحقيقي على مختلف أثاره على ميزان المدفوعات يجب مراعاة شرطين أساسين هما:

- تحليل ودراسة مختلف المكونات الأساسية لميزان المدفوعات التي يؤثر عليها الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بشكل جدي ودقيق.

- معرفة النتيجة الحقيقية (ايجابية أو سلبية) من خلال تقدير المحصلات والمدفوعات التي تميز مختلف المكونات المؤثر عليها وتتمثل الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات فيما يلي:

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على البلد المضيف بالعملة الصعبة والتي تكون لتصدير المنتوجات المصنعة.

- تأثيرات الدخول والإقامة للمتعاملين الأجانب وكذلك دفع مصاريف المستخدمين.

- إن ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات في البلد المضيف يمكن أن يكون بسبب الانخفاض في حجم الواردات التي تستبدل منتوجات تصنعها محليا.

- ارتفاع حجم الصادرات الخاصة بالمؤسسة المستثمرة.

أما الآثار السلبية قد تكمن في رؤوس الأموال الخارجية التي تعود سلبيا وذلك نتيجة لمستلزمات الإنتاج الخاصة بالمشروع الاستثماري وكذلك نتيجة لدفع أجور المستخدمين الأجانب التي تحول إلى الخارج فضلا عن الأرباح والفوائد ومصاريف تامين عملية الإنتاج.

الفرع الثالث: الأثر على المنافسة

يتعلق الأمر بالمنافسة الشديدة التي تخلفها المؤسسات الأجنبية مع المستثمرين المحلين ومع امتلاكهم للمواد المالية والتكنولوجيا وحسن التسيير فضلا عن امتلاكهم لعملات تجارية مشهورة في السوق مما يحفز المنافسين المحلين على مضاعفة إنتاجهم وتحسينه.

الفرع الرابع: الأثر على الرسوم الجمركية

ويخص الرسوم المفروضة على استثمارات أجنبية ومع ذلك فلا يجب أن يكون معدل الضريبة كبيرا بشكل يؤدي بالمستثمرين إلى التراجع عن الاستثمار بالبلد المضيف.

الفرع الخامس: الأثر على التطور الإقليمي

تشكل الحوافز الإقليمية وسيلة فعالة لتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أن الشركات غالبا ما تستجيب لسياسة الحكومات في مجال التهيئة الإقليمية بجلب المستثمرين الأجانب أكثر بالنسبة للمشروعات الوطنية لأن مراكز المناطق المحرومة للاستثمار يخول لها الاستفادة من مجموعة من الامتيازات متمثلة مساهمات حكومية

أما في حالة امتلاك المستثمرين الأجانب لطاقات بشرية ومادية ومالية والتي تستطيع وحدها تنمية هذه المناطق وتطويرها.

خاتمة:

و منه نلاحظ أن للاستثمار دور كبير في عملية الانتقال بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف إلى حالة التقدم و الازدهار، و يساهم في رفع مستوى المعيشة وهو ما تسعى إليه جميع الدول خاصة النامية منها، وبما أن الأموال المحلية لا تكفي لوحدها لحاجات البلاد وكان عليها الاستعانة بالأموال الأجنبية ولن يكون ذلك إلا برسم السياسات اللازمة لتوفير الحد الأدنى من الاستثمار بهدف الوصول إلى أعلى معدلات النمو الاقتصادي.

مقدمة:

تميزت بداية التسعينات باختلال التوازنات الكلية المتمثلة في ارتفاع معدل التضخم إلى 29.7% سنة 1995، الحالة المالية الصعبة للمؤسسات العمومية وغياب إستراتيجية معتمدة من طرف الدولة للنهوض بالاقتصاد.

غير أنه في النصف الثاني من هذه العشرية، تبنت الحكومة الجزائرية جملة من الإصلاحات الهيكلية والهيئوية بغية تحقيق التوازن الاقتصادي والمالي وتنظيم عملية تحرير انطلاقا من عملية رفع الاحتكار عن التجارة الخارجية، وهذا ما انعكس على عناصر الاقتصاد الكلي حيث انخفض معدل التضخم إلى 1.4% سنة 2002 بالإضافة إلى تراجع المديونية الجزائرية. ورغم انخفاض أسعار البترول سنة 2001 إلا أن رصيد ميزان المدفوعات ظل يحقق نتائج ايجابية نظرا لاستقطاب الجزائر لجملة من الاستثمارات الأجنبية، ونظرا لأهمية هذا المتغير وتأثيره الكبير على رصيد ميزان المدفوعات أدرجته الجزائر ضمن الأولويات والنقاط المعتمد عليها للنهوض بالاقتصاد، لذا تبنت الدولة جملة من الإصلاحات والتحفيزات لاستقطاب المستثمرين الأجانب.

ولدراسة هذا الموضوع أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يرتبط المناخ الاستثماري بمجموعة من العوامل التي تشكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات الوطنية والأجنبية منها من الاستثمار في قطاع معين، ولقد عملت الجزائر على توفير مناخ مناسب له من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات مست مختلف الميادين لإزالة مختلف المعوقات التي تساهم في نفور المستثمرين وخاصة الأجانب نحو دول أخرى.

المطلب الأول: أجهزة تطوير الاستثمارات وحركة الإصلاح الاقتصادي نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

حتى تتمكن الجزائر من جلب الاستثمارات الأجنبية قامت بحركة من الإصلاحات شملت مختلف القطاعات الاقتصادية بالاعتماد على مجموعة من الأجهزة المتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: مصادر وأجهزة تطوير الاستثمارات:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار جاءت ANDI لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا APSI في 20أوت 2002 ، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الأخيرة خصوصا في الجزائر- التي تشهد تحولا اقتصاديا عميقا باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح على رأس المال الخاص ضمن إطار إعادة الهيكلة- الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة مهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة اتجاه المستثمر، وكذا التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، كما أنها تجسد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم وتوفير كل المعطيات لهم خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار، والعمل على تطوير وترقية مجالات وأنماط أخرى جديدة التي ينطوي عليها الاستثمار، وضمن هذا الإطار فهي تتولى المهام التالية:[1]

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار.
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.
- ترقية الاستثمارات وتطويرها واستقبال المستثمرين الأجانب والمحليين ومساعدتهم.
- تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات.
- تسيير ودعم المزايا المرتبطة بالاستثمار وصناديق دعم الاستثمار لتطويره.

[1] مدني بن شهرة، 2009، ص 94.

- التأكد من احترام الالتزامات التي يعهد بها المستثمر خلال مدة العقد.

2. المجلس الوطني للاستثمار:

يعتبر هذا المجلس من التحديات الكبرى للمرسوم[1] 2001 وهو جهاز جديد يعمل تحت وصاية رئيس الحكومة ويقوم هذا الجهاز بالمهام التالية:

- اقتراح التدابير الأساسية التي من شانها أن تطور الاستثمارات، وهذا بوضع إطار عام لخطة الاستثمارات طبقا لما تحدده المادة الأولى من الأمر 01-03.
- إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات **ANDI** لحساب الدولة والمستثمر، كما يحدد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها.
- دراسة طلبات منح المزايا بعد ما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك وإصدار القرار بمنح هذه المزايا.
- رفع تقارير إلى مصالح الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار وتنميته والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة.

إبداء رأيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات كما يتلقى اقتراحات المستثمرين الأجانب، وبحثها وتقديم توصيات إلى مصالح الحكومة من أجل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها.

3. الشباك الوحيد اللامركزي:

أحدث هذا الشباك من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، ثم إنشاء الشباك الواحد (one-stop-shop) كجهاز مركزي لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار. يتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، كما تقوم عبره الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار**ANDI** بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في اجل أقصاه 30 يوم، كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لانجاز الاستثمار، ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لامركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا وإنشاء هذا الجهاز من أجل تامين سهولة عمليات الاستثمار، وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.

[1] Examen de la politique de l'investissement algerie .P28.

الفرع الثاني: حركة الإصلاح الاقتصادي للتوجه نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن المجهودات المبذولة لتحرير الاقتصاد وتدعيم ميكانيزمات اقتصاد السوق ومسار التنافس بدأت تنمي ذهنية جديدة وثقافة اقتصادية تعتمد في جوهرها على النهوض بالمؤسسات وفق ديناميكية ناجحة حيث بدأت الجزائر بوضع إستراتيجية تهدف إلى إحداث استقرار على مستوى الاقتصاد الكليمن خلال:

- إصلاح السياسة النقدية ابتداءا من سنة 1994: على الرغم من الخطوات المتخذة في مجال التغييرات المؤسساتية، شهد القطاع المالي في الجزائر تأثرا بالغا بالتركة المتوارثة عن التسيير الإداري للاقتصاد خلال العقود الماضية، وظل تسيير السياسة النقدية خاضع للأدوات النقدية المباشرة تنطوي على ضوابط مباشرة على أسعار الفائدة ضمن مستويات أقل مما هي عليه في السوق المالي، ومما زاد الأمر تعقيدا فان الجهاز المصرفي ككل لم يكن بإمكانه تطبيق آليات السوق خاصة وأن الكثير من المتعاملين كانوا يتخبطون في مشاكل مالية كبيرة، لهذا تم الشروع في إصلاحات مع إعادة هيكلة المؤسسات بداية من سنة 1994 عبر تنفيذ برنامج طموح بمساندة FMI حيث قامت بإعادة هيكلة البنوك من أجل استعادة جدواها كأخذ متطلبات الإصلاحات، كما قامت بتحسين وضعيتها من السيولة عن طريق إعادة رسملتها، كما استهدفت الإصلاحات محاولة تطوير وتنشيط أسواق الأوراق المالية، والجدير بالذكر هو وضع الإطار القانوني والمؤسساتي مؤخرا لسوق الأوراق المالية.

- تحرير أسعار الفائدة: تم تحقيق ذلك على مراحل وبصورة متلائمة مع سرعة خطوات الإصلاحات في القطاع الحقيقي، ومع التقدم العام في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وبصورة أساسية ووفقا لبرامج الإصلاح العام لسنة 1994 تمت إزالة الحد الأقصى على أسعار الاقتراض من البنوك التجارية لصالح الغير، وتزامن ذلك مع فرض سقف مؤقت يقدر بـــ5% على الفارق بين نسبة الفائدة على الإيداع وعلى الاقتراض من البنوك التجارية، ونتيجة لذلك فقد أدى التوصل إلى تحرير كامل لأسعار الفائدة إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة ابتداءا من 1996 وترافق هذا مع تراجع معدلات التضخم بفضل إتباع سياسات نقدية راشدة.

- إدارة النقد الأجنبي وإصلاح نظام الصرف: لقد تضمن برنامج الإصلاح الذي بدأ تنفيذه في أفريل 1994 تدابير لتحرير التجارة والمدفوعات مع خفض كبير لقيمة الدينار الجزائري، ضمن هذا الإطار شهدت سوق الصرف تحريرا تدريجيا بهدف التوصل إلى أسعار صرف يتم تحديدها وفق عوامل السوق، وقد تمثلت الخطوة الأولى في إلغاء جلسات تحديد النقد الأجنبي في بنك الجزائر وتبع ذلك في المرحلة الانتقالية استحداث سوق للنقد الأجنبي بين البنوك في ديسمبر 1995، حيث تم تحديد أسعار الصرف من خلال التفاعل بين العرض وطلب البنوك للعملات الأجنبية وكذا استحداث مكاتب الصرف للتعامل مع النقد الأجنبي، هذه التحسينات عززت من قدرة بنك الجزائر على تحقيق نجاح

واستقرار في إدارة السياسة النقدية كما عززت شفافية وفعالية تخصيص النقد من خلال التركيز على ميكانزمي السوق والأسعار والابتعاد عن استخدام الأدوات المباشرة وتزامنت هذه الإصلاحات أو التغييرات باستعمال الإصلاحات الأخيرة ضمن قطاعات أخرى لتحسين توزيع الموارد وتمهيد الطريق لإمكانية تحويل الحساب الجاري.

- إصلاح القطاع الضريبي: مع بداية فترة التسعينات أقدمت السلطات على تنفيذ برنامج طموح للإصلاح الضريبي، وقد أدى هذا الإصلاح إلى تحسين نظام كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حيث تم الأخذ بنظام جديد قائم على إدخال ضريبة القيمة المضافة بمعدلات أربعة تتراوح بين 0 % و40 % واتسمت هذه الضريبة بأكثر بساطة حيث أحدثت تخفيضات كبيرة في المعدلات العليا وكذا إزالة الضرائب التراكمية. وفي منتصف التسعينات تم إلغاء الحد الأقصى للضريبة على القيمة المضافة من 40% إلى 21% وتخفيض الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 42% إلى 38% ثم إلى 35% وإلى 33% بالنسبة التي يعاد استثمارها، وهذه الإصلاحات سمحت للجزائر بتحقيق معدلات نمو لا بأس بها أبدت رضا المؤسسات المالية الدولية، لكن لم ترقى للمستوى المطلوب الذي يكون مصدر جذب المستثمر الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: طاقات الجزائر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تتوفر الجزائر على عدة طاقات لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: توفر الموارد الطبيعية وسياسات نشيطة للتقييم:

إن غنى الأرض الجزائرية وتوفرها على موارد طبيعية هائلة يمثل عاملا مهما بالنسبة للاقتصاد الوطني والذي يجب أن يلعب دورا جيواستراتيجيا في المنطقة، كما أن الثروات المتمثلة في كل من الغاز والبترول مميزة جدا، فقطاع الطاقة يشكل عنصر استقطاب بالنسبة للمستثمرين الأجانب فالجزائر هي الممول الثالث بالغاز الطبيعي للاتحاد الأوربي والممول الرابع فيما يخص الطاقة لذلك فان العلاقات السياسية والثقافية مع الاتحاد الأوربي يمكن أن تزيد بقوة، وفي هذا الصدد فقد تم إنجاز أنبوبي نقل الغاز الجزائري إلى أوروبا عبر كل من تونس والمغرب بالإضافة إلى أنبوب ثالث سيربط الجزائر مباشرة بأوربا عن طريق اسبانيا فهو في قيد الانجاز.

إن القدرة الطاقوية (غازو بترول) تم تقييمها بشكل جيد من طرف السلطات الجزائرية لاسيما في الفترة الراهنة بعد تأكدها من أنها تشكل عاملا هاما من العوامل المستقطبة للمستثمر الأجنبي، حيث تمثل هذه السياسة النشيطة مثلا يحتذي به في القطاعات الأخرى، وفضلا عن البترول والغاز تتوفر الجزائر على طاقات منجمية هائلة مثل: الحديد باحتياطات ضخمة من الأكبر عالميا ظف إلى ذلك الفوسفات، النحاس، الذهب والفضة.

الفرع الثاني: الموقع الجغرافي الممتاز:

تقع الجزائر في شمال إفريقيا متوسطة بلدان المغرب العربي كما أنها مجاورة لأوروبا والوطن العربي مما يعطيها موقعا استراتيجيا ممتازا من أجل تقييم طاقتها الاستثمارية. وبالتالي فان هذا الموقع الهام والمميز يجب عليه أن يحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما تلك الموجهة نحو التصدير ويسمح لها بتحقيق امتيازات في مجال عقود الشراكة مع الإتحاد الأوربي من إنشاء مناطق حرة حيث يعد من البلدان القريبة جغرافيا للأسواق الحيوية.

الفرع الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

حسب الإحصائيات المنشورة من طرف المنظمة العالمية للتجارة والتنمية سنة 2003 بلغ سكان الجزائر آنذاك 31.3 مليون نسمة، كما أنه بمجرد النظر إلى هرم الأعمار لسكان الجزائر يبدو من الوهلة الأولى أنه مجتمع شاب، حيث يمثل الأفراد الأقل من 25 سنة نسبة 55.84% سنة 1998 كما أن الفئة العمرية التي يتراوح عمرها ما بين 20 و 60 سنة تمثل نسبة 44% من يد عاملة قادرة على العمل. كما يتمتع المجتمع الجزائري في مجال التعليم بقوانين التي تقر بمجانية التعليم حيث تقع جميع أعباء التعليم من الابتدائي إلى البحث والتطوير على عاتق الدولة حيث وصل عدد المتخرجين في كل سنة إلى 40 ألف[1] جامعي وعدد الذين يتحصلون على الشهادات المهنية يقدر بـــ 94 ألف مكون، هذا ما سمح بتوفير يد عاملة هائلة من النوعية المقبولة رغم أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب، وبالتالي فإن كل هذا سمح بتحسين مرونة سوق العمل خاصة بعدما تم إقرار مبدأ حرية التشغيل ليستطيع بذلك أرباب العمل إبرام عقود تشغيل مباشرة مع العامل ومن جهة أخرى فإن التكلفة المنخفضة نسبيا للشغل يمكن أن تساهم في زيادة تنافسية المنطقة لجلب المستثمرين الأجانب، إلا أن هناك عاملين يحدان من حرية التشغيل، الأجر القاعدي الذي ينتج عن التضييق المهني المحدد من طرف الاتفاقية الجماعية المطبقة على رب العمل، والأجر الوطني الأدنى المضمون **(SNMG)** الموافق لمدة عمل ذات 40 ساعة والذي تم تحديده بـــ10آلاف دج[2] في الشهر.

ظف إلى كل هذا وإلى جانب اللغة الرسمية الأولى في البلد وهي اللغة العربية فإن أغلب الشعب الجزائري يتقن اللغة الفرنسية ونسبة معتبرة تتقن اللغة الانجليزية وهذا ما يشكل عامل مشجع ومهم لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما فيما يخص القطاع الصحي فهو في تحسن وتطور مستمر منذ الاستقلال إذ لا يشكل أي عائق لدخول المستثمر الأجنبي.

---

[1] زعباط عبد الحميد،2003، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول الاستثمار في الجزائر، جامعة سكيكدة، ص 12.

[2] Examen de la Politique de l'investissement Algérie, P65.

الفرع الرابع: البنية التحتية:

الجزائر ذات رقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2381741 كم^2، تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة وغير المعبدة والسكك الحديدية، الموانئ والمطارات حيث يقدر طول الطرق المعبدة 106000 كم، بينما السكك الحديدية 4000كم. ورغم المجهودات التي بذلت لتطوير البنية التحتية إلا أنها غير كافية مقارنة بشساعة البلد بالإضافة إلى الطرقات الغير صالحة للاستعمال في أغلب الأحيان مما يسبب إلحاق الأضرار بالعربات والسيارات العابرة بها بالإضافة إلى ازدحام المدن مما يسبب التأخر عن المواعيد، أما بالنسبة للمطارات والموانئ فتسييرها يحتاج إلى إعادة النظر للتماشي مع المتطلبات الحقيقية كما أن السكك الحديدية تحتاج إلى دعم وتوسيع، أما فيما يخص الاتصالات فقد تحسنت نسبيا في الآونة الأخيرة مع انتشار الانترنت ودخول الهاتف النقال ويرتقب أن تعرف المزيد من التحسن في المستقبل القريب، أما بالنسبة للكهرباء فهي تغطي كافة المناطق الصناعية والسكنية كما أن الغاز تم إيصاله إلى غالبية المدن والمناطق الصناعية ، ظف على ذلك احتواء الجزائر على أرصدة مهمة من السدود.

الفرع الخامس: الظروف السياسية والأمنية:

استقلت الجزائر سنة 1962 واعتمدت النظام الجمهوري في إطار المبادئ الإسلامية التي ناد بها بيان أول نوفمبر 1954الذي تمثله حاليا ثلاث سلطات:

- السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية المنتخب من طرف الشعب لمدة 5 سنوات بالإضافة إلى رئيس الحكومة متبوعا بطاقمه الوزاري.
- السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان المكون من غرفتين، المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، حيث ينتخبان كذلك لمدة 05 سنوات، بالإضافة إلى هاتين السلطتين هناك السلطة القضائية.

حتى الآن نلاحظ إن النظام السياسي في الجزائر هو نظام ديمقراطي مناسب لتوفير الاستقرار والأمن، وبالتالي فهو من أحسن الأنظمة جلبا للاستثمار الأجنبي مقارنة بالنظام الملكي المطبق مثلا في المغرب.غير أن تميز العشرية الأخيرة بعد انتخابات 1992 بعدم الاستقرار السياسي، جسده التغيير المستمر للقاضي الأول للبلاد، فبعد أحداث العنف واللاأمن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينيات غداة توقيف المسار الانتخابي وفقدان الحكام التحكم في زمام الأمور وتعاقب الوزارات مئات الأشخاص وعرفت الجزائر أكثر من 10 حكومات متتالية سقطت الواحدة تلوى الأخرى لعجز كل واحدة منها عن إيجاد الحل للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العام لا سيما الأمني الذي كان يتدهور يوم بعد يوم، أين فقدت في هذه المرحلة الثقة بين الحاكم والمحكوم وهو ما جعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع الذي قلص جاذبيتها للاستثمار

الأجنبي المباشر، لاسيما ترافق ذلك مع تدهور خطير للوضع الأمني ومع حصار أجنبي غير معلن جسده مقاطعة الشركات الأجنبية للمطارات الجزائرية وتراجع العدد الهائل للسياح الأجانب، والملاحظ في الفترة الأخيرة تحسن للوضع الأمني وذلك بداية من العهدتين الأخيرتين بإصدار مختلف القوانين والمراسيم المساعدة على استقرار الوضع خاصة قانون الوئام المدني الذي كان له اثر كبير في توفير الأمن وعودة الاستقرار وبالتالي زيادة توافد الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع السادس: الوضعية الاقتصادية:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل جمة غداة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 ، وتجلى ذلك في تراجع إيرادات الصادرات والجباية البترولية وعجز الميزانية وفي تدهور معدلات التبادل الصافية ومعدلات التبادل الداخلية وتراجع احتياطي الصرف، وكان من نتيجة ذلك المزيد من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي الذي ترتب عنه ارتفاع مؤشر المديونية الخارجي منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام، مؤشر خدمة الدين منسوبا للصادرات الذي بلغ سنة 1993 حوالي 82.2% ومعدل نمو سالب(-2%) ومعدل تضخم 20.5% وكان من نتيجة تطبيق برامج التصحيح الهيكلي تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية ابتداءا من سنة 1995 ، تراجع في معدل التضخم، تراجع في نسبة خدمة المديونية، تحسن في احتياطات الصرف وتحسن نسبي في معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي واستمرار هذا الوضع على حاله وفيما يلي نورد بعض المؤشرات الأساسية: [1]

- بلغ الناتج الداخلي الاسمي الخام 4241.8 مليار دج سنة 2001 ليصل سنة 2002 إلى 4455.3 مليار دج بمعدل نمو حقيقي 4.1% وأثر السعر يقدر بـــ 1.2% .
- بلغ معدل التضخم المحسوب على أساس المؤشر العام السنوي للأسعار عند الاستهلاك 0.34% سنة 2000 و4.23% سنة 2001 و1.43% سنة 2002 ، ويفسر هذا الانخفاض رغم تزايد الطلب الداخلي بارتفاع الإنتاج الوطني من جهة وزيادة معتبرة للواردات من جهة أخرى، وكذلك بأثر الانتقال من نظام تعريفي لحقوق الجمارك ذي 4 نسب (40% ، 25% ، 15% ،5%) إلى نظام ذي 3 نسب (30% ، 15% ، 5%)، وانخفاض الرسم الإضافي المؤقت من 60% إلى 48% مما اثر على الأسعار عند الاستيراد وعلى المؤشر العام.
- انتقال سعر إعادة الخصم لبنك الجزائر من 6% سنة 2001 إلى 5.5% سنة 2002 وإلى 4.5% في جوان 2003 ، كما أن انخفاض تغير مؤشر الأسعار عند الاستهلاك قد سمح بظهور نسب فائدة حقيقية إيجابية على مدى كل الفترة 1997-2002.
- سجل الحساب الجاري رصيدا ايجابيا بلغ 5414 مليون دولار سنة 2002 مقابل 7064 مليون دولار سنة 2001 أي انخفاض قدره 39.6% بسبب تراجع إيرادات المحروقات.

[1] زعباط عبد الحميد،2003 ، ص 18.

- احتياطي الصرف ارتفع من 18.1 مليار دولار إلى 23.11 مليار دولار.
- انخفضت نسبة مخزون المديونية الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام من 41.1% سنة 2001 إلى 40.5% سنة 2002، كما انخفضت نسبة خدمة المديونية الخارجية إلى الصادرات من 22.1% إلى 20.9% .
- انخفاض رصيد الميزانية من 70.9- مليار دج (1.67- % من الناتج المحلي الإجمالي) سنة 2001 إلى 17.3- مليار دج (0.39- % من **PIB**) سنة 2002.

هذه المؤشرات جميعها تبين مدى التحسن النسبي الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري لكن ليست بالدرجة التي تجلب أطماع المستثمر الأجنبي وتجعله يستثمر أمواله دون مخاطرة.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بعد التطرق إلى المجهودات المبذولة من طرف الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وذلك بتطبيق الإصلاحات المتعرض لها سابقا بداية من قانون 66 ووصولا إلى قانون 2001 ظف إلى ذلك سياسات الانفتاح وتدعيم ميكانيزمات اقتصاد السوق ومسار التنافس فضلا عن الإجراءات التحفيزية بمنح المزايا والضمانات، وعليه نحاول في هذا المبحث التطرق إلى ما حققته فعلا هذه الإصلاحات وما نتج عنها.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر:

يقصد بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ما دخل فعلا في تلك السنة كاستثمارات جديدة أوالفرق بين مخزون الاستثمارات أو التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنتين متتاليتين. وللتعرض إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يجب أن تناول بالدراسة الجدول التالي الذي يمثل دراسة ميدانية قامت بها المنظمة العالمية للتجارة والتنمية.

جدول رقم (10): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

السنوات	96-91	1997	1998	1999	2000	2001	2002
تدفقات IDE	63	260	501	507	438	1196	1065
معدل النمو(%)	-	312.69	92.69	1.19	-13.6	173.05	-10.95

المصدر: 257 world investment , rapport 2003, P

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في تزايد مستمر انطلاقا من سنة 1991 رغم أنه يبدو ضعيف جدا في هذه الفترة(91-96) وهذا راجع إلى الوضعية الأمنية التي عرفت آنذاك حالة من اللاإستقرار الذي شكل عامل طرد للاستثمار، حيث صنفت الجزائر في تلك الفترة من البلدان ذات المخاطرة العالية جدا وذلك لحالة اللاأمن وعدم الاطمئنان على أنفسهم (المستثمرون) في حالة استثمارهم في الجزائر، والقدر المسجل في تلك الفترة من الاستثمارات كان

في قطاع المحروقات كونه عامل مهم ولا يتوفر في كل البلدان بذلك القدر بالإضافة إلى ذلك ومن حيث المكان كانت تتم في الصحراء الجزائرية التي لم تعرف أولم تتضرر من الأعمال الإرهابية السائدة آنذاك في الجزائر وهذا ما ساعد على تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المنطقة أثناء تلك الفترة، وبعد هذه الفترة عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تطورا معتبرا حيث سجل في سنة 1997 تدفق يقدر بـــ 260 مليون دولار أي بنسبة زيادة تعادل 312.7 % أي بزيادة تقدر بثلاثة أضعاف ليستمر بعدها في الزيادة، ولعل من أهم أسباب هذا التطور المستمر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر هو عودة الاستقرار والأمن إلى هذا البلد تدريجيا بالإضافة إلى ذلك مبادرة الجزائر الصادقة في الانفتاح أكثر ومحاولة تعزيز مكانتها التنافسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي بالحجم الكافي والفعال، ومن بين هذه المبادرات صدور مجموعة من القوانين بداية من قانون النقد والقرض الصادر في سنة 1990 والذي تطور وعدل في قانون 2001 وقانون الاستثمارات الصادر سنة 1993 كما ذكرنا سابقا الذي يعتبر من أفضل ما قنن في البلاد العربية في مجال الاستثمارات حيث جاء بعد دراسة تحليلية لأهم التجارب العربية في هذا الميدان، كل هذا كان من مجمل الأسباب التي أدت إلى ارتفاع وتزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وما يلاحظ أيضا انه في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 –2001 سجلت قفزة نوعية حيث تزايد التدفق من 438 مليون دولار سنة 2000 إلى 1196 مليون دولار إلا أن هذه الزيادة تبقى استثنائية[1] بالنظر إلى بيع الجزائر للرخصة الثانية من الهاتف النقال بفضل دفع شركة اوراسكوم للقسط الأول من هذه الرخصة. لكن رغم هذا التطور الكبير المسجل في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلا انه في الأغلبية كان يتمثل في شراكة الطرف المحلي مع باقي الدول وهذه الفكرة يعززها الجدولين التاليين :

جدول رقم(11): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. **الوحدة** :مليون دولار

السنوات	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002
مخزونIDE	1320	1281	1355	1465	3441	4637	5702

المصدر :world investment , rapport 2003, p260

[1]- تبعا لتقرير المنظمة العالمية للتجارة .التنمية : هذه القفزة تبقى استثنائية.....، ص17.

جدول رقم(12): تطور مشاريع الشراكة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (1994-2000).

السنة	عدد المشاريع	النسبة(%)	حجم الاستثمار (مليون دج)	IDE بالدولار
1994	61	15	9036	117
1995	17	04	19871	261
1996	49	12	16810	218.5
1997	59	15	21317	277
1998	51	13	18902	245.5
1999	60	15	26699	347
2000	100	25	51826	673.5
المجموع	397	100	164461	2137

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI.

من خلال هذين الجدولين نجد أن أكثر من 30% من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة هي عبارة عن شراكة بين الدولة ممثلة في المؤسسات العمومية الخاصة والمستثمرين الأجانب وهذا ما يمثل عدم نضوج ثقافة الاستثمار الحر ودخول الأجانب في الجزائر لاسيما العمال بالنقابة التي تضغط بصفة دائمة على السلطة الجزائرية تجاه هذا الملف. لكن في الأخير يلاحظ من خلال للجداول السابقة أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يرق إلى المستوى المطلوب رغم الزيادة والتطور الملحوظ هذا من جهة، ومن جهة أخرى عند المقارنة مع ما وفر من إصلاحات، تسهيلات، دعوات رسمية والضمانات لاسيما في الخطابات الرسمية لرئيس الجمهورية الحالي السيد عبد العزيز بوتفليقة ومع ما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية، بشرية ومالية.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب أهم الدول المستثمرة في الجزائر:

للاطلاع بصورة واضحة عن الاستثمار الأجنبي في الجزائر يجب التعرف على أهم رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الجزائر كما هو ممثل في الجدول التالي:

جدول رقم(13): الدول العشر الرئيسية المستثمرة في الجزائر. (الوحدة: آلاف الدولارات)

	1998	1999	2000	2001	المجموع
الو.م.أ	256891	89882	205664	354369	906806
مصر	51	3	100	362992	363146
فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
ايطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
هولندا	2812	623	1308	71944	76687
بريطانيا	36015	2001	14206	23254	75476
اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
بلجيكا	14648	571	4484	12384	32041

المصدر: Examen de Politique de L'ivestisement Algérie.P12

من خلال الجدول السابق يظهر أن الو.م.أ هي أهم مستثمر بحوالي908 مليون دولار مستثمر في السنوات الأخيرة كمستثمرين لفترات طويلة المدى فالمتعاملون الخواص الأمريكان لازالوا مهتمين أساسا بقطاع المحروقات، ولكن هناك تنوع بدأ يشمل قطاعات الكيمياء والصيدلة ولكنها تبقى قاصرة أمام قوة ورغبة المستثمر الأمريكي للاستثمار في القطاع السابق ذكره. كما وقعت الجزائر اتفاقيات الشراكة على المستوى السياسي والاقتصادي مع ثلاث دول أساسية من جنوب أوروبا (اسبانيا، فرنسا، ايطاليا) والتي تأتي في الترتيب بعد مصر في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهي موجودة أساسا في قطاع المحروقات، الصناعات الغذائية(**DANONE**)، الخزف، الكيمياء، الصيدلة، الصناعات المصنعة(**MICHELIN**) والصناعات الفولاذية. ونظرا للعلاقات الاقتصادية التقليدية بين الجزائر وألمانيا فهناك مؤسستان كبيرتان مشتركتان تم إنشاؤهما سنة 2002، هنكل أناد المصنع الألماني لمواد التنظيف دخل بنسبة 100% في مصنعين لوحدتين قديمتين تابعتين للمؤسسة الوطنية لمواد التنظيف (**ENAD**)، ومجموعة (**MESSER**) المتخصصة في الغازات الصناعية مهتمة أيضا بشكل كبير، وهناك مفاوضات بينهما وبين سوناطراك والمؤسسة العمومية للغازات الصناعية(**ENGI**). وفيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الدول الأوربية فان وضع اتفاقية من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر الموقعة في 2010 ستفتح آفاق جديدة إيجابية للجزائر، أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية الواردة من الدول النامية (استثمارات جنوب جنوب) فهي أيضا في تطور كبير (الجدول السابق) إذ أن مصر قد دخلت بصفة قوية سنة 2001 باحتلالها المرتبة الثانية وهذا بدخول السوق

الجزائرية متعامل الهاتف النقال (اوراسكوم) وكذلك مصنع الاسمنت بالمسيلة. وعليه فمن الصعب التوقع مستقبلا بتطور الاستثمار الأجنبي المباشر على ضوء هذه التجربة الحديثة والواعدة.

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية:

بعد التعرض للاستثمارات الأجنبية من حيث تدفقاتها إلى الجزائر وتحليلها ودراسة تطوراتها ثم التعرض إلى أهم البلدان أو الشركاء الأساسيين وذلك بدراستها حسب الدول الأصلية، نقوم الآن بتحليل أكثر للوقوف على جميع جوانب هذه الاستثمارات وذلك بتحليلها حسب القطاعات ونصيب كل قطاع من التدفقات السابقة، حيث سنتعرض إلى الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات ثم في قطاعات أخرى مجتمعة.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات :

يلعب هذا القطاع دورا أساسيا في مجال الاستثمارات الأجنبية الموجهة إليه، وذلك راجع إلى ما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية تفتح المجال للاستثمار فيها، فهي تمتلك لوحدها 50% من احتياطات الغاز الطبيعي بالنسبة لمجموع الدول المتوسطية و48 % من نسبة الإنتاج و 94% من كل ما تصدره الدول المتوسطية مجتمعة من الغاز الطبيعي، إضافة إلى أنها تعتبر ثاني أكبر مصدر للغاز في أوربا والعالم بعد روسيا، وقد تم فتح هذا المجال للشراكة منذ تأميم المحروقات سنة 1971 بحيث كانت مشاركة الرأس مال الأجنبي في هذا القطاع لا تتعدى آنذاك 49%، تبعا للسياسة الوطنية القائمة حينها على مبادئ الاقتصاد الموجه مما أدى إلى فرض قيود إنتاجية وعلى سياسات التسعير تفتقر إلى حد ما إلى الكفاءة المطلوبة مما نتج عنه الحد من تحقيق أقصى استفادة من جهود الاستكشاف والتنقيب. وفي بداية التسعينات تم فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع دون تحديد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي، وهيمنت بذلك شركة سوناطراك والشركات التابعة لها على قطاع النفط والغاز فهي تعمل في جميع مجالات الاستكشاف، الحفر، التنقيب، الإنتاج، التكرير، صناعة البيتروكيماويات، النقل والأعمال المساندة، ومنذ سنة 1992 وقع أكثر من 60 عقدا استكشافيا بين سوناطراك والشركات الأجنبية.[1] ومن أهم العقود التي تم توقيعها عقد مع شركة **BP&MOCO** سنة 2000 بإنتاج الغاز الطبيعي وذلك بقيمة 2.5دولار واستثمرت الشركات الأجنبية بالشراكة مع سوناطراك حوالي 8.6 مليار دولار في الفترة (1999-2003) في مجال استخراج النفط، وحازت الشركات الأمريكية على حصة الأسد بنسبة 35% متبوعة بإيطاليا بـــ 14% ثم أستراليا بـــ9%. أما عملية تطوير حقول النفط فبلغت الاستثمارات في هذا المجال حوالي 7.7مليار دولار بزيادة في نفس الفترة بمعدل 1.5مليار سنويا حيث تساهم بريطانيا في ذلك بـــ30% مقابل 20% لأمريكا و 16% لأستراليا. وفي مجال الصناعات البترولية تستحوذ الشركات الصينية على 70% من الاستثمارات

[1]-UNCTAD:examen de la politique de l'investissement en Algérie, Mars 2004(www.unctad.org)

الأجنبية المباشرة، وقد ارتفعت هذه الاستثمارات في قطاع الصناعات البترولية من 671 مليون دولار سنة 1999 إلى 2.3مليار دولار سنة 2003، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار في قطاع المحروقات لم تتغير منذ سنة 1986 بخلاف القطاعات الأخرى، وقد حقق قطاع المحروقات قيمة مضافة تشكل 40.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 و 35.5% منها سنة 2001[1]، وقد أصبحت الجزائر مؤخرا أكبر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي في مجال النفط حيث يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكلة الاستثمار فيه.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأخرى:

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأخرى غير النفطية محدودا، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة، الخدمات، السياحة، الصناعة وغيرها حيث أنه في الفترة الممتدة بين سنة 1993 إلى 2003 لم تتعد المشاريع الاستثمارية المجمعة 475 مشروع استثماري.

الجدول رقم(14): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات (1993-2003).

القـــطاعات	عدد المشاريع	%	القيمة(مليون دج)	%	عدد العمال	%
الصناعة	162	34	104042	48	16627	30.25
الخدمات	90	19	21518	10	6642	12
البناء والأشغال العمومية	58	12	38780	18	18007	33
الزراعة	14	2.6	8276	3.5	2717	2.9
السياحة	12	2.5	1919	0.8	1622	2
التجارة	12	2.5	932	0.4	258	0.4
النقل والاتصالات	04	0.8	308	0.1	143	0.25
الصحة	03	0.6	561	0.2	123	0.20
قطاعات أخرى	120	25	39255	18	8636	15
المجموع	475	100	215591	100	54775	100

المصدر: الاقتصاد والأعمال ، لبنان، ديسمبر2003، ص64.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أنه للصناعة الحصة الكبيرة من المشاريع الاستثمارية بحوالي 162 مشروع بقيمة تقدر بـــ104042 مليون دج، يليه قطاع الخدمات بحوالي 90 مشروع بقيمة 21518 مليون دج، أما المرتبة الثالثة فعادت لقطاع البناء والأشغال العمومية حيث بلغ عدد المشاريع فيه حوالي 58 مشروع بقيمة حوالي 38780 مليون دج، في حين بقيت قطاعات أخرى ضعيفة لم

[1] - Ministère de Finance (20-05-2004) : la situation économique et financière à fin 2001 (www.finance_algérie.org) .

تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية كقطاع الصحة بـــ 3 مشاريع والنقل والاتصالات بـــ 4 مشاريع، وعرف قطاع الاتصال وتكنولوجيا الإعلام تحول نوعي في السنوات الأخيرة رغم المعدل الضعيف لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطـــاع مقارنة مع زيـــادة الطلب، فبالنسبـــة لـــ 30مليون جزائري وفرت حوالي 2.6 مليون خط ثابت بكثافة 6 % سنة 2002 و10.2% في سبتمبر 2003 في حين هذا المعدل في الدول المتقدمة يصل إلى 120%. وقد تم إصلاح هذا القطاع من خلال قانون البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية سنة 2000 والذي فتح المجال للهاتف النقال للمنافسة(بيع الرخصة الثانية لشركة اوراسكوم المصرية والرخصة الثالثة للشركة الكويتية للاتصالات). كما فتح المجال لتوطن العديد من البنوك الأجنبية في الاقتصاد الجزائري، مثل سيتي البنك الأمريكي، بنك البركة السعودي، **ABC** بنك سويسيتي جزال...الخ، وبعض شركات التامين مثل: ترست انترناسيونال وشركة الريان للتامين(استثمار قطري) وشركة هناستار...الخ. وفي ميدان السياحة تشير الأرقام أن عدد المشاريع السياحية الجزائرية العربية بلغت في سنة 2001 أكثر من 683 مشروع تصل إلى 2.85 مليار دولار، أما القطاعات الأخرى كالزراعة والصحة فهي لازالت دون المستوى يجب العمل على تكثيف الشراكة فيها وتسويق الفرص المتوفرة فيها. وبصفة عامة فان الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات محتشمة ودون طموحات الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى الفرص الموجودة فيه. وبالنظر إلى الاتجاهات القطاعية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (1990-2003) نجد أنها لم تتطور بشكل كبير في العديد من هذه القطاعات وقد اقتصر التطور على قطاع الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية بشكل أساسي بينما لم تعرف القطاعات الأخرى تطورات معتبرة.

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

رغم أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر يعاني من العديد من المشاكل التي تحيل دون قيامه بالدور المنوط به والمتمثلة فيما يلي:

المطلب الأول: العراقيل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية:

من الناحية السياسية يمكن لنا أن نشير إلى الجانب السياسي ودوره الفعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر الأخطار السياسية من المؤثرات الأساسية في برامج مناخ الاستثمار، ففي الجزائر ولفترة غير بعيدة سيطرت ظاهرة الاضطرابات الأمنية على التطورات السياسية، والتي أصبحت تشكل عائقا كبيرا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أن حجم تدفق هذه الأخيرة في سنة 1995 لم يتعدى 5 مليار دولار كما ورد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سابقا، وتعتبر ظاهرة الإرهاب المعادلة الصعبة في مفهوم الاستقرار السياسي.

أما على المستوى الاقتصادي فقد مرت الجزائر بسبب المنهج الاقتصادي الاشتراكي في مرحلة أولى ثم كنتاج لمرحلة اللاأمن التي مرت بها البلاد التي أدت إلى تحطم الاقتصاد وضعف القدرة الشرائية مما شكل عامل إبعاد للاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي.

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تكون حافزا على القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسية النقدية أم المالية، والحكومة التي تمارس نشاطها في شروط مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تتميز بالتذبذب في سياستها الاقتصادية، فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، فالجزائر ولمدة طويلة من الزمن كانت سياستها الاقتصادية غير واضحة، ففي العشرية السوداء (1990-2000) ونتيجة لتعاقب أكثر من عشر حكومات لكل منها قانون وسياسة اقتصادية مختلفة عن الأخرى مما أدى إلى عدم شفافية السياسة الاقتصادية مما شكل عامل إبعاد للمستثمر. أما في مجال الخوصصة فان عدم وجود معلومات واضحة وقوانين تشجع على ذلك تجعل المستثمر يحجم عن الدخول إلى غمار الاستثمار في الجزائر، ومن الملاحظ أن الجزائر أولت هذا الملف القسط الوافر من الأهمية. كما أن عدم انضمام الجزائر بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة **OMC** يعد من بين العوامل الدافعة لعزوف المستثمرين الأجانب عن الجزائر، وللتحليل أكثر للوضعية الاقتصادية وبيئة الأعمال نستدل ببعض المؤشرات الاقتصادية الموضحة في الجدول أسفله الذي يعبر عن مؤشر بيئة الأعمال الذي يعكس متوسط الأداء خلال السنوات الفارطة مقارنة ببعض الدول على المستوى العالمي.

جدول رقم(15): مؤشر بيئة الأعمال.

الـــــدول	1999-1995		2004-2000	
	الترتيب	التقويم الوصفي	الترتيب	التقويم الوصفي
هولندا	1	جيد جدا	3	جيد جدا
بريطانيا	2	جيد جدا	2	جيد جدا
الو.م.أ	3	جيد جدا	4	جيد جدا
فرنسا	13	جيد جدا	15	جيد
جنوب إفريقيا	38	معتدل	38	ضعيف
مصر	42	معتدل	42	ضعيف
الجزائر	57	ضعيف جدا	57	ضعيف جدا
نيجيريا	58	ضعيف جدا	55	ضعيف جدا

المصدر: مجلة ضمان الاستثمار، 2001، ص16.

من خلال الجدول يظهر ان الجزائر تحتل المرتبة 57 في كلا الفترتين وذلك بتقويم ضعيف جدا أي أن بيئة الأعمال في الجزائر غير مواتية للاستثمار لعدم توفر بنية مؤسساتية ملائمة له نظرا لغموض موقف الحكومة في هذا الموضوع، وكذا عدم وجود سوق عاملة غير مؤهلة، كما نسجل أيضا ارتفاع التكاليف المرتبطة بأداء الأعمال التي تعد من أهم العراقيل التي تعترض المستثمر الأجنبي. بالإضافة إلى ذلك فان عدم توفر الحرية الاقتصادية الكافية أو بالشكل الذي يطمح إليه أصحاب رؤوس الأموال الغير مقيمين يعد عائق للاستثمار الأجنبي، حيث أن معهد هيرتاج وبالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال أصدر تقرير لسنة 2002 شمل مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2001 والذي يتضمن 551 دولة من بينها 20دولة عربية، ووفق المؤشر فان 14 دولة تتمتع بحرية كاملة و57 دولة تتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة بينما 71 دولة تعتبر ذات حرية اقتصادية ضعيفة و31 دولة تشهد انعدام الحرية الاقتصادية فيها، وقد صنف هذا المعهد وفق هذا المؤشر الجزائر في المرتبة العاشرة من ضمن الدول العربية بمستوى حرية اقتصادية ضعيفة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(16): مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية لعام 2001.

تسلسل البلد	الترتيب وفق تقرير 2002 . مؤشر 2001	مستوى الحرية
البحرين	5 1	حـــرية اقتصـــادية كـــاملـــة
الامارات	23	
الأردن	45	
الكويت	53	
تونس	58	
سلطنة عمان	60	
قطر	70	
السعودية	72	حـــرية اقتصـــادية ضعـــيفة
المغرب	76	
الجزائر	79	
جيبوتي	79	
لبنان	88	
موريتانيا	101	
مصر	121	
اليمن	134	
سوريا	145	انعـــدام الحـــرية الاقتصـــادية
ليبيا	153	
العراق	155	
الصومال	–	

المصدر: مجلة ضمان الاستثمار، 2005، ص5 .

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الحرية الاقتصادية لم تتضح بعد في الجزائر، وبالتالي كان هذا الوضع له دوره في إبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر عن الجزائر. ويمكن تلخيص المعوقات الاقتصادية بصفة عامة فيما يلي:

- اليد العاملة الجزائرية: تعتبر اليد العاملة الجزائرية في نظر المستثمرين الأجانب غير منتجة أي ذات إنتاجية قليلة مقارنة بما تتقاضاه من أجر ويظهر ذلك من خلال مقارنة الجزائر بدول شرق آسيا ، بالإضافة إلى ذلك غياب الكفاءة في بعض الأحيان لهذا يضطر المستثمرين الأجانب للاستثمار في دول كدول جنوب شرق آسيا والعزوف عن الجزائر.
- استغلال الموارد المحلية: إن استغلال الموارد المحلية لا توجد عليها أية قوانين صريحة لحد الآن وهذا ما يشكل مخاوف لدى المستثمرين الأجانب والمحليين في استغلال هذه الموارد المحلية.

- السوق المحلية: رغم شساعة الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر إلا أن السوق المحلية تعتبر ذات حجم صغير مقارنة بأسواق أخرى، مما يجعلها أقل جذبا للمستثمرين بالمقارنة مع أسواق آسيا وأمريكا اللاتينية، ظف إلى ذلك معاناة الجزائر من بطأ النمو في أسواقها وأيضا عزلة الجزائر وعدم مشاركتها في تحالفات اقتصادية زاد من صغر حجم سوقها، إلا انه مع بداية تطبيق مبادئ الشراكة مع الاتحاد الأوربي في جويلية 2005 وتفاوض الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون بادر خير بزيادة نمو السوق المحلية وزيادة استقطاب استثمارات أجنبية أكثر فأكثر وذلك بزوال أغلب القيود الجمركية التي تعتبر عائقا كبيرا في وجه الاستثمارات الأجنبية.
- النظام البنكي: يعتبر النظام البنكي من أهم العوائق في وجه المستثمرين الأجانب نظرا لعدة أسباب منها صعوبة منح القروض من طرف البنوك الجزائرية، عدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار، عدم تحمل البنوك الجزائرية للمخاطرة مما أدى إلى غياب مصدر أساسي لتمويل المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك صعوبة تحويل الأموال والقيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة وغيرها من الأسباب التي أدت إلى عدم استقطاب الاستثمارات الأجنبية. كما أن تأخر الإصلاحات في النظام البنكي وضعفه من بين أسباب فشل كل سياسات الدولة الاقتصادية الرامية لإنعاش الاقتصاد عامة والاستثمار خاصة وبالتالي فعلى الدولة الإسراع في إصلاح كلي للنظام البنكي أو تغيير طريقة التمويل في الجزائر وإنعاش السوق المالية من خلال بث ثقافة الادخار في المجتمع وبناء أسس نظام تمويل يعتمد على الأسواق المالية ولا يعتمد على نظام الاستدانة وهذا من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة وجيزة.
- البنيـــة التحـــتية: نسجل ضمن هذا الإطار نقص وتخلف معظم الهياكل والبنايات الأساسية من خدمات الطرق، النقل، المواصلات، الاتصالات، الطاقة، المياه وغيرها، ويبدو أن طموحات المستثمر الأجنبي تكمن في إيجاد خدمات البنيات الأساسية متوفرة بالكم والكيف، إذ أن توفير البنى التحتية يساعد المستثمر على إقامة مشروعه على أسس ومرتكزات اقتصادية واضحة وسليمة وعلى العكس من ذلك فان عدم توفر هذه البنى له اثر واضح في إحجام المستثمر في إقامة مشروعاته وإعاقة تنفيذها في المواعيد المبرمجة وما قد ينجر على ذلك من زيادة في التكاليف حيث ينعكس أثرها على عدم مردودية الاستثمار، وفي نهاية المطاف التأثير على إمكانيات النجاح الخاصة بالمشاريع بل وعلى إمكانية استمرارها، ويمكن ضمن هذا الإطار وصف حالة ميناء الجزائر بالرغم من أن 80٪ من السلع المستوردة تمر عبره إلا أن مختلف المتعاملين يشتكون مرارا من بطئ عملية تسريح السلع التي تستغرق في بعض الأحيان عدة شهور بفعل ثقل الإجراءات الإدارية.

أما فيما يخص الجانب السياسي فإن النظام السياسي غلق كل منافذ الحوار وقدرة الاندماج الآتية من مختلف الفعاليات التي تم تقليصها إلى أقصى حد كما نجد أيضا أن كل الطلبات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية تم تهميشها، ومن خلال هذا لا يمكن أن نستغرب في وجود تضارب بين المفاهيم التي اتخذت أبعاد خطيرة أدخلت الجزائر في دوامة رهيبة لا يمكن نسيانها فنتيجة للاضطرابات الاجتماعية التي أدت في سنة 1989 بجبهة التحرير الوطني إلى اعتماد دستور جديد يسمح بتعدد الأحزاب في الانتخابات وبهذا دخلت الجزائر عهدا جديدا من الديمقراطية لكن هذا الاختيار لم يهضم بثقافة سياسية واعية للأسف، ونتيجة لذلك عانت الجزائر حالة من اللاأمن مما ساهم في ارتفاع نسبة المخاطرة الأمنية في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك لم تعرف الجزائر منذ سنة 1988 استقرارا سياسيا، حيث تعاقب على كرسي الرئاسة خمسة رؤساء وبلغ عدد الحكومات عشرة بتعداد وزاري يقدر بـــ520 وزير لا تتعدى فترة كل حكومة سنتين في غالب الأحيان، وعليه بالرغم من وجود قانون محدد للاستثمارات نجد أن كل حكومة تركز الاهتمام في مجال تهيئة المناخ الاستثماري على القطاعات التي تتماشى ورغباتها مما نتج عنه اختلاف في الأهداف والتوجهات.س

المطلب الثاني: العراقيل القانونية والتنظيمية:

تكمن العراقيل التنظيمية أساسا في غياب تشريع قانوني شامل ينظم الاستثمارات، وعليه فقد تتوزع الاستثمارات على أكثر من الشيء الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من تشريع وهذا قد يؤدي إلى فتح الباب أمام الاجتهادات بشأن الجوانب التي أغفلها التشريع[1]، واختلاف هذه الاجتهادات من مسؤول إلى آخر، الأمر الذي يخل بعدالة التشريع من حيث وجوب تطبيقه على المتساوين في المراكز القانونية، بالإضافة إلى عدم وضوح النص في قوانين وتشريعات الاستثمارات وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها مما يؤدي إلى اختلاف في تفسيرها وبهذا يفتح المجال لمفارقات في التطبيق ينطوي في كثير من الأحيان على تمييز مجحف.

إن السلوك الجزائري يتميز بتعدد الرقابة القبلية والتراخيص المسبقة[2]، وهو سلوك معارض للتوجه الليبرالي الذي تبنته السلطات العمومية، هذا السلوك المحافظ يضر بالاستثمار ويحد منه ويساهم بذلك في تقليص فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في النظام المركزي، كما أن عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما أن عدد من القطاعات لا يزال يعاني من شبه جمود في مجال الإصلاح

[1] - نشير هنا إلى التأخر المسجل في صياغة القوانين و إقرار المراسيم التنفيذية وتطبيقها ميدانيا حيث نسجل أن هناك تناقضا بين التشريعات و القوانين من جهة والواقع من جهة أخرى وعدم مسايرة القوانين الأخرى لتطور الاستثمارات مثل غياب قانون خاص بإصلاح القطاع المالي.

[2]- نجد في هذا الشأن صعوبة فتح حساب بنكي بصورة مباشرة وضرورة الحصول على ترخيص مسبق من البنك المركزي للقيام بتحويل الأموال.

على غرار المنظومة البنكية أو المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية، ففي هذين القطاعين على المستثمر أن يتخطى حوالي 30 مرحلة قبل الحصول على الترخيص بإقامة مصنع وتجسيد استثماره، هذه المدة التي يضاف إليها فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة أو الشركة ستمتد على ثلاث أو أربع سنوات للوصول إلى تحسين المشروع نهائيا، وهي المدة التي تفصل في الواقع بين قرار الاستثمار والإنجاز الفعلي للمشروع، بينما نجد أن متوسط انجاز المشاريع الاستثمارية في دول الجوار لا يتعدى شهرين إلى ثلاثة أشهر كأقصى تقدير مع كل التسهيلات، كما أن تشكيل شركة وتجهيزها بالهاتف والفاكس لا يتجاوز ثلاث ساعات في الولايات المتحدة الأمريكية بينما يتطلب إقامة خط هاتفي أو فاكس في الجزائر عدة شهور.

من المشاكل التي تعترض ترقية الاستثمار المباشر في الجزائرمشكل العقار وشهادات الحصول على ملكية الأراضي، فالعقار وهو عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين ويكمن جوهر الإشكال أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية الرد لمنح قرار استغلال العقار فقد يطول الأمر أحيانا لمدة سنة إن لم نقل أنها في بعض الأحيان فترة إنجاز المشروع نفسه التي تمنحها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار**ANDI** مما يؤدي في كثير من الحالات إلى استغناء المستثمر بصفة كلية عن المشروع، وبالتالي يبقى الوصول إلى العقار من أكبر الصعوبات ومن أهم المعوقات أمام قرار الاستثمار بحيث يتطلب الحصول على قطعة أرض مسارا طويلا وموافقة عدة سلطات وهيئات منها بالنسبة للمؤسسات الأجنبية إلزامية الحصول على ترخيص الوالي للحصول على قطعة أرض لإقامة أي مشروع وصعوبات أخرى تتعلق بشهادات الملكية والتي لا نجد لها أثرا في قاموس الاستثمارات في بلادنا، حيث أن النظرية الاقتصادية للشركة العالمية التي ترغب في الاستثمار تتمحور حول بعدين:

- ملكية الأصول المستخدمة في ممارسة النشاط الإنتاجي بالأسواق.
- موقع ممارسة هذا النشاط الإنتاجي.

وفي ضوء بعض الدراسات فقد أشارت النتائج إلى أن تأثير درجة العوامل الموقعية[1] على قرار الاستثمار في دولة ما يختلف باختلاف شكل ونموذج الاستثمار أي بعبارة أخرى – هل المشروع الاستثماري يكون مملوكا ملكية مشتركة أم سيكون مملوكا ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي المباشر – كما نسجل بطء وتعقيد إجراءات تقديم ملف استغلال العقار لدى الهيئات المعنية، وإن تم تخصيص بعضها فنجدها ذات تكاليف باهظة تثقل كاهل المستثمر، حيث نجد أن معظم المناطق الصناعية حالها متدهورة جدا ولا تتوفر على أدنى المرافق فأصبحت بذلك لا تشجع على إقامة مشاريع استثمارية كونها لا توافق بطبيعتها مع نوع النشاط الاستثماري.

[1]- مشكلة صعوبة إثبات الملكية قد تؤدي إلى تنازع الملكية و قد يطرح إشكالا عند خوصصة المؤسسات أو حتى حالة الشراكة.

الرشوة والفساد الإداري : وينتج هذا الأمر أساسا من البيروقراطية والروتين الإداري، وكذا انعدام أنظمة معلوماتية تلاءم القيام بالعمل الاستثماري مما يؤدي في النهاية إلى انعدام التنسيق بين الهيئات المشرفة على الاستثمار أما من الناحية القانونية فهو ناتج عن عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية، ويكمن هذا أساسا في إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة[1] وعدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية إذ أن وجود نظام قانوني وضريبي عادل إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل يحد من انتشار الفساد، أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها قد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين لإنجاز أعمالهم، فالرشوة تعتبر أحد العوامل التي يراعيها المستثمر في مشاريعه وتضاف في حسابات تكاليف وأعباء المشروع وهذا العامل يؤرق السلطات لاسيما الجهات التي تعمل على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1]- في هذا المجال اضطرت بعض دول أمريكا الجنوبية إلى استبدال أجهزة التحصيل القائمة بأخرى جديدة نظرا لانتشار الفساد في الدوائر.

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نلاحظ تحسن وتطور مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية والقوانين والضمانات الممنوحة للمستثمرين لا سيما قانون 1993 الذي اعتبره الملاحظون من أحسن القوانين العربية الخاصة بالاستثمار. بالإضافة إلى ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر، فهذا الحجم لا يتعدى في أحسن الأحوال 2 مليار دولار وهو مبلغ ضئيل إذا ما قورن بالإمكانات الاستثمارية الضخمة وخاصة في قطاع المحروقات، فأكثر من 80% من التدفقات الاستثمارية تتوجه إلى قطاع المحروقات في حين تتوجه نسبة ضئيلة جدا إلى القطاعات خارج المحروقات. كما أن قوة الواقع الاستثماري في الجزائر، تظهر وجود صعوبات وعراقيل ذات أبعاد قانونية، إدارية، سياسية واقتصادية.

لقد أكد الملتقى الدولي للاستثمار الذي انعقد في الجزائر أن المخاطرة الأمنية تشكل عائقا كبيرا أمام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشكل ذلك الشغل الشاغل للأجانب الذين يتخوفون من القدوم في ظل ظروف غير مواتية بالرغم من أن السوق الجزائرية مغرية خاصة وأن الجزائر صادقت على اتفاق الشراكة النهائي مع الاتحاد الأوربي، وهو ما سيجعلها منطقة للتبادل الحر مما يسهل على المستثمرين الأجانب الانطلاق نحو السوق الجزائرية

إذا فاعتبارا لكل هذه المميزات فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يتطور بالقدر المطلوب ويقتضي نموه الاستثمار إزالة هذه المعوقات واعتماد سياسة استثمارية فعالة.وفي الأخير ونظرا لأهمية البنية التحتية كعامل جذب وطرد للمستثمر الأجنبي فيجب أن يعاد النظر في هذه الشبكة أو العنصر الحيوي لاستقطاب المستثمرين، فهو لا يزال يعاني التأخر لاسيما من ناحية الطرقات.

إن سياسة تحرير الاقتصاد وفتح المجال أمام القطاع الخاص المعتمدة من طرف الدولة في نهاية الثمانينات كان لها الأثر الايجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، كما أن الموقع الجيوستراتيجي للجزائر وتوفرها على موارد طبيعية هائلة وحجم السوق المتجه نحو التطور، الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يفتح لها الباب على مصراعيه للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال مختلف البرامج الإصلاحية التي تبنتها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لكن رغم هذا فإن اغلب المتعاملين الاقتصاديين الخواص ينتقدون مناخ الاستثمار في الجزائر لعدة أسباب منها، تباطؤ الدولة في مسارها نحو تحرير ولامركزية النظام الاقتصادي، بالإضافة إلي العديد من المشاكل الحقيقية كمشكل العقار وارتباط الدولة الدائم بقطاع المحروقات ظف إلى ذلك تأخر النظام المصرفي والبيروقراطية ،عدم فعالية النظام القانوني وعدم صلاحية البنية التحتية، كل هذا انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن النية الحسنة لترقية مناخ الاستثمار في الجزائر لاستقطابه والاستفادة من مزاياه في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة يمثل جانبا إيجابيا في الاقتصاد.

وبناءا على هذه الاعتبارات لابد للحكومة الجزائرية الإسراع في الإصلاحات والاستثمار أكثر في مجال تحسين مناخ الأعمال ووضع سياسة ترقية حقيقية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما ينعكس على النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل ونقل التكنولوجيا وغيرها من المزايا، وهذا لا يتأتى إلا بعملية تنسيق بين جميع الهيئات الناشطة في الاقتصاد(الوزارة المنتدبة لترقية الاستثمار، وزارة المالية، الصناعة والتجارة....) وتعزيز التحاور بين الدولة والقطاع الخاص لمحاولة معرفة أهم المشاكل، ولهذا لا بد عليها متابعة المحاور الخمس التي سنتطرق لها والتي تعتبر في نظرنا من أهم الحلول لزيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أهمية تحرير النظام الاقتصادي أي التقليص من وزن الدولة في الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك تسهيل عملية الاستثمار وتقوية القطاع الخاص وتوفير جو مناسب للاستثمار أي توفير مناخ تنافسي مع بقية دول العالم.

- ضرورة تحسين شفافية التشريعات الخاصة بالاستثمار وذلك بتحديد قراءة وحيدة لمفهوم التشريع، وكذلك تبسيط وتوضيح نظام الطعن في قرارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.أهمية اختيار نمط الإنتاج المناسب لأن هذا الاختيار يؤثر على احتمالات فشل ونجاح النظام الإنتاجي والمؤسسة بشكل عام.

- مازالت صورة الجزائر جد متواضعة في الإعلام الأجنبي من خلال علاقة الدولة بالمستثمر الأجنبي وذلك لعدة أسباب منها، تدخل الدولة في الاقتصاد عدم ملائمة مناخ الاستثمار لتأخر الإصلاحات.

- أهمية القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية.

بعد التطرق لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية للشركة يمكن معرفة مدى تحقق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة.

- بالنسبة للفرضية الأولى: لم تساهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتبني برامج الاستقرار الاقتصادي في جلب العدد المطلوب من المستثمرين الأجانب هي فرضية صحيحة.

  وبالتالي تحقق هذه الفرضية.

- أما عن مدى تحقق الفرضية الثانية: رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر، إلاّ أنّ هناك مجموعة من المعوقات التي ما زال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تحدّ من تدفق تلك الاستثمارات إلى الجزائر، فلقد تأكدنا أنه توجد العديد من المشاكل التي يمكن حلها واتخذت إجراءات عدة بشأنها ولكنها لم تساهم بشكل كبير في حلها.

توصيات الدراسة:

بعد عرض مجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتحقق من مدى مطابقتها للفرضيات المقدمة لمعالجة موضوع البحث، يمكن تقديم بعض التوصيات المتمثلة فيما يلي:

- حل مشكل العقار الاقتصادي الذي يعتبر مشكل حقيقي في وجه المستثمر الأجنبي.
- تبسيط الإجراءات المتبعة في خلق المؤسسات الخاصة لاسيما في وجه الأجانب حيث أن الإجراءات المعقدة تعتبر من أهم العوامل المنفرة للمستثمر الأجنبي.
- إصلاح النظام القانوني الجزائري لكي يضع المستثمر الثقة في المنظومة التشريعية
- تحسين قواعد التحكيم ونشر أو إذاعة حق المستثمر الأجنبي أن يحتكم لأي مجلس قضائي دولي.
- تقليص المدة الزمنية بين إصدار القانون وبداية تطبيقه وضمان التطبيق العادل للقوانين على المستوى الوطني.
- الإسراع في عملية الإصلاحات الهيكلية وذلك بالتعجيل بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذالك برامج فتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين على حد سواء المحليين أو الأجنبيين وتحرير القطاعات الحيوية في الاقتصاد الجزائري (بنوك، طاقة...).
- التنويع في الاقتصاد الجزائري بين مؤسسات عامة وخاصة بالخصوص في القطاعات غير الطاقوية.
- القيام بإستراتيجية ترقية الاستثمار من خلال الوكالة الوطنية وضرورة القيام بعملية المراجعة لهذه الوكالة لتستجيب هذه الأخيرة للمعايير الدولية لجلب الاستثمار الأجنبي، كذلك لابد عليها أن تعمل بشراكة

مع مكتب تسويق دولي لإظهار قدرات الجزائر وجاذبية أسواقها وكذلك تكوين إطارات في هذا المجال مهمتهم العمل على الإعلان لجاذبية السوق.

- تقوية القطاع الخاص ونسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- تبسيط الإجراءات البنكية لضمان حظ أوفر للحصول على قروض بالنسبة لكل المتعاملين الاقتصاديين دون تفرقة على أساس الجنسية.
- القيام بعملية ربط المؤسسات الجزائرية بمراكز البحث الوطنية والعالمية لاكتساب التكنولوجيا.

العمل على غرس مبادئ التسيير الحديث الرشيد في المؤسسة الجزائرية ووضع سياسات جادة لتطويرها وتأهيلها.

- وضع سياسة استثمار حقيقية: لابد من وضع سياسة استثمارية حقيقية بمشاركة جميع الهيئات وتفادي تضارب القرارات بين مختلف الهيئات وذلك عن طريق الإجراءات التالية:

- تقوية التنسيق بين الوزارة المنتدبة لترقية الاستثمار، المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وكذلك لا بد من إعادة تأهيلها، فالوزارة المنتدبة لابد أن توكل لها مهمة تخطيط إستراتيجية الاستثمار وكيفية تشجيعه وتوكل مهمة التطبيق في الواقع للوكالة الوطنية، أما المجلس الوطني للاستثمار فيجب أن يجتمع دوريا لمناقشة الملفات الخاصة بالاستثمار ونقد إستراتيجية الوزارة المنتدبة.
- تركيز جهود الوكالة الوطنية في النصح وتوجيه ومتابعة المستثمر لاسيما الأجنبي طوال مدة المشروع والمساعدة المستمرة له في حالة وجود عراقيل فمتابعة المؤسسات الأجنبية لابد أن تأخذ مكان هام في مهام الوكالة وهيكلها التنظيمي
- تقوية أداء الشباك الوحيد اللامركزي في نشاطاته بترقية الاستثمار ووضع عقود الشراكة بين القطاع العام والمستثمر الأجنبي.
- ضمان المستثمر الأجنبي من الناحية القانونية وذلك من خلال وضع اتفاقيات تخص حمايته.

- تثمين الموارد البشرية: إن تكوين رأس مال بشري ذا جودة أصبح هو محدد هام لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذا يجب القيام بالإصلاحات التالية في هذا المجال:

- الرفع من ميزانية الدولة الموجهة للجامعات خاصة ميزانية البحث والتطوير.
- تشجيع البحث العلمي ومحاولة دعم القطاع الخاص بقوانين تحفيزية لكي يضع أو يفتح على مستوى مؤسساته مخابر البحث والتطوير لتطوير منتجاتها، كل هذا من أجل إنعاشه حيث يعتبر أساس تطور كل اقتصاد.
- العمل على خلق ارتباط بين الجامعة ومراكز التكوين والبحث من جهة والقطاع العام والخاص من جهة أخرى، وهذه السياسة تمكن المتعاملين الخواص المحليين والأجانب المشاركة في وضع برامج دراسية وهذا استجابة لحاجيات سوق العمل.
- العمل على حماية نتائج البحث العلمي من خلال سن قوانين خاصة بحماية الملكية الفكرية.

أفاق الدراسة:

من خلال دراسة موضوع استخدام النماذج الكمية في التنبؤ بالطاقة الإنتاجية يمكن اقتراح الإشكاليات التالية:

- دور التنسيق الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد المغاربي.
- انعكاسات الشراكة مع الاتحاد الأوربي على الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.
- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاعي المحروقات والاتصالات.
- العلاقة بين أسعار البترول والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات

في الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا ولو جزئيا في معالجة هذا الموضوع بمختلف جوانبه الأساسية كما نتمنى أن تكون لنا فرصة في المستقبل للبحث في الجوانب التي تعتبر مكملة ومفصلة لهذه الدراسة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- مدني بن شهرة، 2009، الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامة للنشر والتوزيع، الأردن.
- بلعزوز بن علي، 2004، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

المجلات:

- بوجعدار الهاشمي، 1999، أزمة المديونية الخارجية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 12.
- المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، سبتمبر 1980، جامعة الجزائر، العدد الثالث.
- روسلي محمد، 1988، الثورة والعمل ، القواعد التنظيمية والضغوط الخارجية، جامعة الجزائر، العدد297 .

المذكرات:

- داوي الشيخ، 1994–1995، دراسة تحليلية في التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.
- زرنوح ياسمينة، 2006، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.
- كربالي بغداد، 2003–2004، الابداع في المنتج على المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه دولة، جامعة وهران.
- مختار لفكير،1992–1993، إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية والتطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر
- محفوظ جبار، 1996–1997، البورصة التسيير والخوصصة (دراسة حالة دول اتحاد المغرب العربي) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه دولة، جامعة بسطيف.

الملتقيات:

- المقدم مصطفى وابوعشور راضية، 2004، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مطبوعة ملتقى المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- زعباط عبد الحميد،2003، حول الاستثمار في جامعة سكيكدة ، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي، جامعة سكيكدة.

الجرائد والمراسيم :

- الأمر رقم 95 – 25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995، المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 27 سبتمبر 1995.
- القانون رقم 90–10 المؤرخ في 14 افريل 1990 يتعلق بالنقد و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد16 الصادر في تاريخ 18 افريل 1990.
- المرسوم التنفيذي رقم 90–145 المؤرخ في 22 ماي 1990 يتضمن تطبيق المادة 125 من القانون 89–26 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 و المتضمن لقانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية للعدد 21 الصادرة بتاريخ 23 ماي 1990.
- المرسوم التنفيذي رقم 191–169 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتضمن تنظيم المعاملات الخاصة للقيمة المنقولة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 26 الصادرة بتاريخ 01جويلية 1991.

المراجع باللغة الفرنسية:

- MOUHAMOED OUREBEH , 1982 ,LES TRANSFORMATION DE L'ALGERIE , ENAP , ALG.
- Rabah abdoun, 1994–1998, Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie, ENAP , Algérie.

الانترنت:

- UNCTAD:examen de la politique de l'investissement en Algérie, Mars 2004(www.unctad.org).

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	القدرة الذاتية للجزائر على الاستيراد .	3
2	تطور المديونية الجزائرية (مليار دولار أمريكي).....	16
3	الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية و القطاع المالي.....	18
4	يبين الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار.....	19
5	إجراءات التجارة الخارجية و وسائل الدفع الخارجي.....	20
6	الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية و تنمية القطاع الخاص.....	22
7	الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي.....	25
8	الإجراءات المتعلقة بقطاع السكن.....	27
9	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 / 2004	32
10	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	62
11	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	63
12	تطور مشاريع الشراكة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (1994-2000).....	64
13	الدول العشر الرئيسية المستثمرة في الجزائر	65
14	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات (1993-2003).....	67
15	مؤشر بيئة الأعمال.....	69
16	مؤشر الحركة الاقتصادية في الدول العربية لعام 2001	71

فهرس العناوين

العنوان	رقم الصفحة
الفصل الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	01
المقدمة	02
المبحث الأول: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية	03
المطلب الأول: الأوضاع العامة للجزائر مع بداية الثمانينيات	03
المطلب الثاني: التوجهات الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة للجزائر	05
المبحث الثاني: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية	07
المطلب الأول: مفهوم استقلالية المؤسسة	07
المطلب الثاني: أهداف الاستقلالية	08
المطلب الثالث: المؤسسة الصناعية في ظل الاستقلالية	09
المبحث الثالث: برامج الاستقرار الاقتصادي	11
المطلب الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989/05/31 إلى 1997/05/30	11
المطلب الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 الى 1992/03/30	13
المطلب الثالث: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من افريل 1994 الى مارس 1995	15
المبحث الرابع: التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998	16
المبحث الخامس: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 / 2004	27
المطلب الأول: دعم النشاطات الإنتاجية	28
المطلب الثاني: التنمية المحلية والبشري	29
المطلب الثالث: تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي	30
المطلب الرابع: تنمية الموارد البشرية	31
خاتمة الفصل	32

العنوان	رقم الصفحة
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر	35
المقدمة	35
المبحث الأول: تعريف الاستثمار، مجالاته و أهميته	36
المطلب الأول: تعريف الاستثمار	36
المطلب الثاني: مجالات الاستثمار	36
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار	37
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر	38
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته	38
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	40
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	43
المطلب الرابع: مبادئ وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	43
المطلب الخامس: محفزات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر	47
المطلب السادس: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	49
خاتمة الفصل	52
الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر	54
المقدمة	54
المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	55
المطلب الأول: أجهزة تطوير الاستثمارات وحركة الإصلاح الاقتصادي نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.	55
المطلب الثاني: طاقات الجزائر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	58
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	62
المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر	62
المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب أهم الدول المستثمرة في الجزائر:	64
المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية	66
المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	68
المطلب الأول: العراقيل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية	68
المطلب الثاني: العراقيل القانونية والتنظيمية	73
خاتمة الفصل	76